جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان:

الدبلوماسية وتسوية المنازعات الدولية

(النزاع القطري الخليجي: دراسة حالة)

Diplomacy And The Settlement Of International Disputes

(The Gulf-Qatari Conflict: Case Study)

إعداد الطالب:

أحمد خالد رشيد الدغمي

١٦٧٠٦٠٠٠١٥

إشراف الدكتور:

عادل القاضي

السنة الدراسية

٢٠١٨/٢٠١٧

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويــض

أنا الطالب أحمد خالد رشيد الدغمي أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / /٢٠١٨م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الباحث: أحمد خالد رشيد الدغمي　　الرقم الجامعي: ١٦٧٠٦٠٠٠١٥

التخصص: علوم سياسية　　الكليــة: معهد بيت الحكمة

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

الدبلوماسية وتسوية المنازعات الدولية

(النزاع القطري الخليجي: دراسة حالة)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع:

التاريخ: /　/٢٠١٨م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

الدبلوماسية وتسوية المنازعات الدولية

(النزاع القطري الخليجي : دراسة حالة)

إعداد : أحمد خالد رشيد الدغمي

المشرف : الدكتور عادل القاضي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	التوقيع
الدكتور : عادل القاضي(رئيساً ومشرفاً)	----------
الأستاذ الدكتور : محمد مقداد (عضواً)	----------
الأستاذ الدكتور : محمد الهزايمة (عضواً)	----------
الدكتور: خالد الدباس (مناقشاً خارجياً)	----------

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في معهد بيت الحكمة : قسم العلوم السياسية في جامعة آل البيت نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / / 2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــــداء

إلى من روى بقطرات عرقه جذوري، إلى من اعتاد أن يعطي دون أن يأخذ... إلى من عانق جبينه الشمس كي أكون إلى من علمني أن أكون إنساناً

(أبي)

إلى من غمرتني بعطفها وحنانها... إلى من سر دعائها كان نجاحي... إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها... إلى صاحبة القلب الكبير... إلى أغلى إنسانية نادى بها سيد الخلق

(أمي)

إلى من زرعوا مساحات دربي ثقة، فساعدوني في حالكات الليالي... وزودني بحبهم وسيجوني بالتفاؤل... معه عرفت معنى المودة والإخلاص

(أصدقائي)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

إلى من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل المتواضع وإظهاره إلى حيز الوجود وإلى من سار معي خطوة بخطوة في هذا العمل وساعدني قدر الإمكان، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور عادل القاضي، كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

التفويـض ..... ب
الإهـــــداء ..... ه
الشكر والتقدير ..... و
قائمة المحتويات ..... ز
قائمة جداول الدراسة ..... ط
الملخص باللغة العربية ..... ي
المقدمة ١
أهمية الدراسة: ١
مشكلة الدراسة: ٢
أهداف الدراسة: ٢
فرضيات الدراسة : ٢
مفاهيم الدراسة: ٣
منهج الدراسة: ٣
الدراسات السابقة: ٥
الفصل الأول : الدبلوماسية وحل النزاعات ٧
المبحث الأول : تطور الدبلوماسية وأنوعها مصادرها ٧
المطلب الأول : تطور الدبلوماسية: ٧
المطلب الثاني : أنواع الدبلوماسية ٩
المطلب الثالث :مصادر الدبلوماسية ١١
المبحث الثاني : النزاعات الدولية وطرق حلها ١٣
المطلب الأول :تعريف النزاع ١٣
المطلب الثاني : أنواع النزاع ١٥
المبحث الثالث : تطور وسائل تسوية النزاعات ووسائل احتوائها ١٧
المطلب الأول : تطور وسائل تسوية النزاعات ١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : الطرق الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية ١٨
الفصل الثاني : دور الدبلوماسية في حل النزاع القطرية – الخليجية..... ٢٥
المبحث الأول : نشأة وأسباب الأزمة القطرية - الخليجية ٢٥
المطلب الأول :النزاعات القطرية- الخليجية قبل الأزمة القطرية – الخليجية ٢٥
المطلب الثاني :الأزمة القطرية – الخليجية: نشأتها وأسبابها ٣٠
المبحث الثاني :دور الدبلوماسية في حل الأزمة القطرية - الخليجية ٣٤
المطلب الأول :الوسائل التي استخدمت في حل النزاعات القطرية- الخليجية قبل الأزمة الحالية..... ٣٤
المطلب الثاني :الوسائل التي استخدمت في حل الأزمة القطرية – الخليجية ٣٧
الخاتمة ٣٩
التوصيات: ٤٠
قائمة المراجع..... ٤١
أولاً: الكتب العربية: ٤١
ثانياً: الدوريات والمجلات: ٤٤
ثالثاً: الرسائل الجامعية: ٤٤
رابعا: الصحف والمواقع الإلكترونية:..... ٤٥
خامسا: الكتب الانجليزية:..... ٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة جداول الدراسة

اسم الجدول	رقم الصفحة
خريطة رقم (١) تبين ترسيم الحدود بين قطر والسعودية	٥١
خريطة رقم (٢) تبين ترسيم الحدود بين قطر والبحرين	٥٥
جدول رقم (١) يبين عدداً من الجولات التفاوضية بين السعودية وقطر	٦٣
جدول رقم (٢) يبين عدداً من الجولات التفاوضية بين قطر والبحرين	٦٤
جدول رقم (٣) يبين عدداً من اللقاءات التفاوضية والمساعي الحميدة بين قطر والدول الخليجية	٦٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين الدبلوماسية وبين تسوية النزاعات الدولية (النزاع القطري الخليجي: دراسة حالة) و معرفة الطرق والوسائل التي استخدمت لحل الأزمات القطرية - الخليجية، وأشارت مشكلة الدراسة إلى الدور الذي تلعبه الدبلوماسية في تسوية المنازعات الدولية، حيث تراوحت الاتجاهات ما بين الحل السلمي للأزمة بحيث يعتمد على الوساطة أو المفاوضات، واتجاه آخر يرى أن أسلوب الضغط والحصار قد يكون أحدى الوسائل المفيدة لحل الأزمات، وحاولت الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: هل كان للدبلوماسية دوراً في حل المنازعات الخليجية ؟ وانطلقت من فرضية رئيسية مفادها: هنالك علاقة ارتباطيه بين استخدام الطرق الدبلوماسية وبين حل النزاعات القطرية- الخليجية، ولغايات التحقق من الفرضيات استخدمت الدراسة منهج صنع القرار ومنهج النظم، وتم تقسيم الدراسة إلى فصلين: يتناول الفصل الأول الدبلوماسية وحل النزاعات، والفصل الثاني دور الدبلوماسية في حل النزاع القطري – الخليجي، وبينت الدراسة صدق الفرضية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها: أن المفاوضات المباشرة والوساطة لعبتا دوراً هاماً في حل النزاع القطري – السعودي، بينما لم تلعب طرق الدبلوماسية بدور هام في حل النزاع القطري – البحريني، أما الأزمة الخليجية والتي ما زالت مستمرة فقد كان للوساطة دوراً واضحاً حتى الآن في محاولة حل الأزمة، ولكن استخدمت أيضاً طرق غير دبلوماسية من أطراف الأزمة كالحصار والعقوبات. ومن النتائج أيضاً أن النزاعات القطرية – الخليجية كانت حدودية ولأسباب متعلقة بالموارد الطبيعية خاصة بعد اكتشاف النفط وسياسية بعد تصاعد التنافس السياسي بين قطر والسعودية في الآونة الأخيرة في المنطقة، لاسيما بعد تصاعد ثورات الربيع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

This study aims at clarifying the relationship between diplomacy and the settlement of international disputes (the Gulf-Qatari conflict: case study) and identifying the ways and means used to solve the Qatari-Gulf crises. The study problem referred to the role played by diplomacy in settling international disputes ،Where the trends between the peaceful solution of the crisis depends on moderation or negotiations, and another view that the method of pressure and siege may be one of the useful means to resolve the crises، the study tried to answer the following question**:**

Has diplomacy played a role in resolving Gulf disputes?

And started from the theory that**:** There is a correlation between the use of diplomatic methods and the resolution of Qatari-Gulf disputes. For the purpose of verifying the hypotheses, the study used the decision-making approach and the systems approach. The study was divided into two chapters: the first chapter deals with diplomacy and solving the problems. The second chapter deals with the role of diplomacy in solving the Qatari- , and the study demonstrated the validity of the hypotheses**.** The study reached a number of conclusions, the most important of which was that direct negotiations and mediation played an important role in resolving the Qatari-Saudi conflict, while diplomacy did not play an important role in resolving the dispute Qatari – Bahraini, as for the Gulf crisis, which is still ongoing, mediation has played a clear role so far in trying to resolve the crisis, but also used non-diplomatic ways of the parties to the crisis, such as siege and sanctions**.** One of the outcomes is that the Qatari-Gulf conflicts were borderline and natural resource-related, especially after the discovery of oil, and political following the recent political rivalry between Qatar and Saudi Arabia in the region, especially after the upsurge of the Arab Spring revolutions.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

تعتمد الطرق الدبلوماسية لحل الخلافات بين الدول، بديلاً لحل الخلافات باستخدام الطرق العسكرية والصراعات المسلحة، حيث كانت الحروب هي إحدى أهم الطرق السائدة في حل النزاعات بين الدول.

وبرزت على الساحة الدولية الوسائل الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية من أجل المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، ومن تلك الوسائل المفاوضات المباشرة والمساعي الحميدة، والتوفيق، والتحقيق والوساطة السياسية، لأنها تجسد غاية المنظمات الدولية في تسوية هذه النزاعات بداية من عصبة الأمم المتحدة إلى هيئة الأمم المتحدة، وقد ألزم ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ أن على كل دولة الالتزام بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية التي حددها الفصل السادس من "ميثاق الأمم المتحدة".

وهناك العديد من الطرق الدبلوماسية التي تستخدمها الدول لحل أزماتها، فقد استخدمت الدول هذه الطرق حتى لا تلجأ إلى استخدام القوة ، لذلك تلجأ إلى استخدام الطرق المباشرة من دون تدخل طرف ثالث في النزاع، بحيث تتم التسوية من خلال المساعي الحميدة أو إجراء توفيق بين المعنيين بالأزمة، أو تدخل وسيط يتمتع بشخصية بارزة ومهمة بحيث يقوم بدور مهم في هذه التسوية.

وشهدت دول العالم العربي بشكل عام والخليجية بشكل خاص العديد من الأزمات وتحاول الدراسة تحليل الوسائل التي استخدمت في حل النزاعات بين الدول الخليجية لمعرفة إلى أي مدى كان للطرق الدبلوماسية دوراً في حل الأزمات في منطقة الخليج، لذلك تحاول الدراسة تحليل طبيعة النزاعات القطرية – الخليجية كحالة دراسية لمعرفة إلى أي مدى تم استخدام الطرق الدبلوماسية لحل النزاعات القطرية – الخليجية ومنها الأزمة الخليجية والتي ظهرت في شهر حزيران من عام ٢٠١٧.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في جانبين هما الجانب العلمي والجانب العملي:

لأهمية العلمية:

تعتبر الطرق الدبلوماسية لإنهاء المنازعات الدولية من مبادئ التسوية السلمية للمنازعات والتي تعتبر أحد المبادئ الأساسية التي أنبنى عليها التنظيم الدولي الحديث، وعلى وجه التحديد منذ انعقاد مؤتمري السلام عامي ١٨٩٩ و١٩٠٧، لذلك تبرز الأهمية العلمية في هذه الدراسة في الوسائل التي لعبت دوراً في حل النزاع القطري – الخليجي، وسيتم ذلك في استكشاف المتغيرات ذات العلاقة بحل الأزمة وأن ذلك من شأنه زيادة مستوى التراكم العلمي في مثل تلك الدراسات.

الأهمية العملية:

تبرز أهمية الجانب العملي في هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على طبيعة الأزمة وكشف مواطن الخلل فيها وإيجاد الحلول المطلوبة، وقد يسهم ذلك في مساعدة صناع القرار المعنيين بالنزاعات، إذ سيساعد بالإطلاع على وسائل حل النزاعات التي استخدمت في حالات النزاع القطري- الخليجي من الاستفادة من تلك الطرق في حل النزاعات الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الدور الذي تلعبه الدبلوماسية في تسوية المنازعات الدولية، حيث تراوحت اتجاهات ما بين الحل السلمي للنزاعات من خلال استخدام الطرق الدبلوماسية الوساطة والمفاوضات، واتجاه آخر يرى أن أسلوب الضغط والحصار واستخدام القوة قد تكون من الوسائل المفيدة لحل النزاعات.

لذلك ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي؟ "هل كان للدبلوماسية دوراً في حل المنازعات الخليجية"؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

ما هي طبيعة النزاعات القطرية – الخليجية؟

ما أسباب النزاعات القطرية - الخليجية؟

ما الطرق الدبلوماسية التي استخدمت في حل النزاعات القطرية - الخليجية؟

هل هناك دور خارجي دبلوماسي لحل الأزمة؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

الإطلاع على طبيعة النزاعات القطرية- الخليجية.

معرفة أهم الطرق الدبلوماسية التي استخدمت في النزاعات القطرية - الخليجية.

التعرف على دور الأطراف الدولية في حل النزاعات القطرية - الخليجية.

فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية وهي "هنالك علاقة ارتباطيه بين استخدام الطرق الدبلوماسية وبين حل النزاعات القطرية - الخليجية".

وتنبثق عن تلك الفرضية عدداً من الفرضيات الفرعية:

هنالك علاقة ارتباطيه بين المفاوضات المباشرة وبين حل النزاعات القطرية – الخليجية.

هنالك علاقة ارتباطيه بين المساعي الحميدة وبين حل النزاعات القطرية – الخليجية.

هنالك علاقة ارتباطيه بين الوساطة وبين حل النزاعات القطرية – الخليجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفاهيم الدراسة:

(الدبلوماسية): "هي مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة، وفن إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات" (خلف، ١٩٩٧، ص٧٢).

- إجرائياً: تعرف الدبلوماسية بأنها أداةً من أدوات السياسة الخارجية التي تحاول الدول تحقيق أهدافها والتي تخدم مصالحها الرئيسية باستعمال جميع الوسائل التي تؤثر على بقية الدول، حيث سيتم التركيز في هذه الدراسة على طرق الدبلوماسية التالية: المفاوضات المباشرة والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق.

(النزاع): هو التوتر الحاصل بين دولتين أو عدة دول، أو نتيجة للتغير الجذري الذي يحصل داخل الدولة أو بعدة دول (كمال، ١٩٩٧، ص١٩).

- كذلك تعرف بأنها: " الإدعاءات المتناقضة بين شخصين دوليين، أو أكثر، ويتطلب حلها طبقاً لقواعد تسوية النزاعات الدولية الواردة في القانون الدولي" (الفتلاوي، ٢٠١٠، ص٦٤١).

(المنازعات الدولية): هو الوضع الناشئ الذي يحدث نتيجة اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر بسبب تعارض المصالح حول موضوع ما أو مسألة معينة، وبدت هذه الأمور للوهلة الأولى متناقضة بينهما، ولكن في حالة التقارب في وجهات النظر يمكن معالجة هذا الخلاف وحله حلاً سليماً بالطرق الدبلوماسية (حسين، ١٩٨٤، ص٢١٦).

وقد عرفت محكمة العدل الدولية الدائمة النزاع الدولي عام ١٩٢٤ بأنه: "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين " (روسو، ١٩٨٢، ص٢٨٣.)

- أما تعريف إجرائياً: فهو النزاع الحالي بين قطر والدول الخليجية لسنة ٢٠١٧ على مسألة ما ومحاولة تدخل بعض الأطراف لحل بالطرق الدبلوماسية.

منهج الدراسة:

ستقوم الدراسة سنقوم باستخدام منهج صنع القرار، ومنهج النظم وكما يلي:

أولاً: منهج صنع القرار:

من أهم من أخذ بهذه النظرية ومن أبرز من كتب فيها هم ريتشارد سنايدر وجراهام اليسون، ويقوم تعريف هذه النظرية على أنها: محاولة لتطوير صناعة صنع القرار للأنظمة السياسية عند دراستها للسياسة الخارجية من خلال وضع أهم الأسباب التي تؤثر في صنع القرار للسياسة الخارجية للدولة وعلاقاتها مع بعض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك يرى سنايدر في عمليه صنع القرار عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة، وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسئولة عن عملية اتخاذ القرار الخارجي، ويؤثر في الأطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل الدوافع، ومجالات الخبرة والاختصاص ونمط الاتصالات المسيطر وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار (علي، ٢٠٠٣، ص٣٤).

ولا يمكن أن يأتي هذا الاقتناع إلا بعد مداولات كثيرة تذهب إلى جميع الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع والمتعلقة بنصاعة القرار. (مقلد، ١٩٨٢، ص١٤٨)

وفيما يلي أهم مقومات النظرية:

يشتمل البيئة الداخلية لأي مجتمع على العديد من العناصر منها السكان والمساحة والموارد الاقتصادية والموقع والثقافة والعادات والتقاليد والأحاسيس والهوية والسلوك، أما فيما يتعلق بالبيئة الخارجية فإنها تشمل العوامل التي تكون خارج حدود البلد من الأفعال والردود لهذه الأفعال بالنسبة للدول الأخرى والمحيطات الخارجية والجغرافية والاقتصادية، أما فيما يتعلق بالبيئة الاجتماعية والسلوكية فإنها تشتمل على توجهات نظم القيم في هذه المجتمعات والسمات التنظيمية الاجتماعية وصناعة الرأي العام، ولذلك فإن عملية صنع القرارات تشتمل على جميع المعلومات المتدفقة والواضحة بحيث تكون دقيقة لصانعي القرار السياسي والدور والهدف الذي يجب تحقيقه (علي، ٢٠٠٣، ص٣٥).

كيفية توظيف المنهج:

يساعد هذا المنهج في تفسير السياسة الخارجية لكل من دولة قطر والدول الخليجية، من خلال تحليل عملية صنع القرارات السياسية الخارجية لهذه الدول من قبل القيادات السياسية فيها، ومحاولة الربط بين دور القيادة السياسية وصنع السياسة الخارجية لهذه الدول والعوامل التي أثرت في صانع القرار، ودفعته إلى اتخاذ سياسات إزاء النزاعات فيما بينها.

ثانياً: منهج النظم:

اعتمدت هذه الدراسة أيضاً على منهج النظم والذي يتمحور حول مفهوم النظام السياسي كوحدة للتحليل، فالنظام السياسي يعبر عن حالة من التواصل بين أجزائه التي تتكون منها، ويعتبر " ايستون " هو من أبرز من كتب في هذا المنهج، فقد درس السلوك الخارجي للدولة وما هو مدى تأثرها بالسياسات الخارجية، وبالتالي ما يمثله الموقف الدول من صناعة القرار والتي تعتمد عليه الدول في إطار العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى وفي علاقاتها(Easton, 1996 ,30).

ومن أهم مقولات المنهج ما يلي:

المدخلات: وهي عبارة عن المطالب التي تنبع من البيئات الداخلية والإقليمية والدولية، وأنه من خلال عملية. تتم التحويل:عملية التفاعل لاستيعاب المطالب ، وبعد ذلك يتم تحويلها إلى المخرجات، وهي التي تعنى بالتصور لصاحب القرار السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخرجات: وهي مدى الاستجابة العقلية أو المتوقعة ويعبر عنها بالقرار والموقف، أي السلوك الفعلي للسياسة الخارجية، أما عن التغذية الراجعة فإنها تتمثل بالانعكاسات وردود الفعل "تقويم المخرجات" لتعود مدخلات (Easton , 1996 ,34).

كيفية توظيف المنهج:

يمكن توظيف هذا المنهج من خلال الركائز التالية :

المدخلات: هي عبارة عن المتغيرات المتعلقة بالبيئة الداخلية والإقليمية والدولية لأطراف النزاعات.

-التفاعلات: هي تصور القرار السياسي.

-المخرجات: هو السلوك الفعلي للسياسة الخارجية القطرية.

-التغذية الراجعة: هو مدى اتساق السلوكيات الخارجية القطرية تجاه أطراف النزاع مع مصدر القرار.

الدراسات السابقة:

دراسة (الشمري، ٢٠١٥)، بعنوان: "دور الدبلوماسية المعاصرة في تسوية النزاعات الدولية " النزاع بين السعودية والقطر"، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية).

كان هدف هذه الدراسة هو التعرف على طبيعة العلاقة التي كانت ما بين السعودية وقطر،من خلال الطرق الدبلوماسية التي لعبته في حل النزاع القطري – السعودي ، والمسار الذي سلكته الدوليتين على اعتبار إنهما دولتين خليجيتين. وقد خرجت دراسته إلى عدة نتائج، كان من أبرزها بأن الدبلوماسية القطرية – السعودية قد استطاعوا إن يحققوا نجاحات مهمة في الاحتواء لهذه الأزمة التي حصلت بين الدولتين.

دراسة (الشراري، ٢٠١٢) بعنوان: "التحكيم كآلية لفض النزاعات الحدودية: دراسة حالة النزاع القطري – البحريني"، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية).

هدفت دراسة الباحث في تناول موضوع التحكيم كإحدى وسائل فض النزاعات الحدودية بين الدول، من خلال دراسة الحالة بين البحرين – وقطر، حيث تعتبر المشاكل الحدودية بين الدول من أعقد النزاعات الدولية والتي من الممكن أن تصل إلى درجة الحرب.

دراسة (دنيا، ٢٠١٠) بعنوان: "المساعي الحميدة في حل النزاعات الدولية (الخلاف الحدودي السعودي القطري)".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستقبل العلاقة ما بين قطر والسعودية، كذلك معرفة المساعي الحميدة التي تم استخدامها كوسيلة من وسائل الطرق الدبلوماسية لحل النزاع القطري – السعودي، وقد خرجت دراسته إلى نتيجة مفادها بأن للمساعي الحميدة تعتبر من الطرق الدبلوماسية المهمة في حل النزعات الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (النافع، ٢٠٠٩) بعنوان: "دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة الحدودية بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر"، (رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط).

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة المتمثلة ببيان واقع الحدود بين الأقطار العربية، والتعريف بالأزمة الحالية بين السعودية ودولة قطر، كذلك لتوضيح دور جامعة الدول العربية في التعامل مع الأزمة الحدودية بين السعودية وقطر، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في تحليل وحديد أبعاد المشكلة البحثية وتقدير اتجاهات تطورها، وقد خرجت هذه الدراسة بنتيجة مفادها أن جامعة الدول العربية لم يكن لها دور يذكر من حيث فض النزاع الحاصل بين الدولتين.

دراسة (قازان، ١٩٩٩) بعنوان: "العوامل المؤثرة على دور مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تسوية المنازعات"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت).

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على دور دول الخليج العربي في تسوية النزاعات التي كانت تحصل بينهما، من خلال معرفة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على سلوكيات عمل المجلس.

دراسة (محروس، ١٩٩٥) بعنوان: "منازعات الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي، ملامحها العامة مع دراسة للنزاع القطري – السعودي"، مجلة الاقتصاد والإدارة العدد ١.

هدفت هذه الدراسة في إلقاء الضوء على الملامح العامة للحدود في دول مجلس التعاون الخليجي والمنازعات التي حصلت بشأنها، وقد أثبت التحليل أن الحدود السياسية في هذه الدول لها نفس الملامح التي تتصف بها الحدود عموماً في الوطن العربي، وقد انتهى التحليل إلى أن الدبلوماسية الخليجية لم تفلح في إيجاد تسوية لهذا النزاع، وإن كانت قد نجحت في حث الطرفين المتنازعين على قبول مبدأ اللجوء إلى التسوية القضائية بواسطة محكمة العدل الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : الدبلوماسية وحل النزاعات

ترتبط الدبلوماسية ارتباطاً وثيقاً بتنظيم العلاقات بين الدول وأعطى المتخصصون وصفاً لهذا العلم، بأنه علم يدرس كيفية إدارة وتنظيم العلاقات الدولية وتبادل البعثات وتسوية الخلافات، وهو فن يعكس أسلوب ممارسة العلاقة الدبلوماسية عن طريق السفراء والمبعوثين كل بطريقته الخاصة. وسيتم في هذا الفصل دراسة الدبلوماسية وعلاقتها بحل النزاعات من خلال مبحثين وهما:

المبحث الأول: تطور الدبلوماسية وأنواعها ومصادرها.

المبحث الثاني: أسباب النزاع ووسائل تسوية النزاعات.

المبحث الأول : تطور الدبلوماسية وأنوعها مصادرها

مرت الدبلوماسية عبر التاريخ بتطورات أضفت عليها الكثير من المعرفة والخبرات والمفاهيم الجديدة، فقد ساهمت هذه الدبلوماسية عبر التاريخ في تطوير العلاقات بين الدول والمحافظة عليها والتمثيل الصحيح في المحافل الدولية، بحيث أبقت دول العالم في اتصال دائم بين الدول، وساهمت أيضاً في تحقيق أهدافهم ومصالحهم.

لذلك سيتم تقسيم هذه المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور الدبلوماسية.

المطلب الثاني: أنواع الدبلوماسية.

المطلب الثالث: مصادر الدبلوماسية.

المطلب الأول : تطور الدبلوماسية:

مرت الدبلوماسية بمراحل متعددة يمكن إيجازها بما يلي:

أولاً: الدبلوماسية في العصور القديمة:

اهتمت الحضارات القديمة بتنظيم العلاقات الخارجية فيما بينها، والمتتبع لتاريخ هذه الحضارات يجد أن تبادل الرسائل وعقد المعاهدات والتحالفات كانتا من الأمور المألوفة في ذلك العصر، ومن تلك الحضارات الحضارة المصرية القديمة التي مرت بمراحل ازدهرت فيها الحضارة، حيث كان من نتائج هذا الازدهار أنها ارتبطت بعلاقات اقتصادية وتجارية وثقافية وسياسية متعددة مع ملوك أفريقيا وآسيا المجاورة لها، مما استوجب عليها أن تنتهج سياسة خارجية مرموقة تكفل لها البقاء وتأمين الحدود والمصالح الخاصة بها (إبراهيم، ١٩٩٨، ص٤٨٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدبلوماسية في الحضارة الحديثة:

من أبرز الشخصيات التي كان لها بصمتها على الأسلوب الدبلوماسي الكاردينال "رشيليو" (١٥٨٥- ١٦٤٢) وهو الذي أرسى مصلحة الدول باعتبارها مصلحة ثابتة مقدماً إياها على أي اعتبار، وهو أول من جعل المفاوضة مهنة ثابتة، وكان ينظر إلى المعاهدات نظرة حذر، على أنه متى تم التوصل إلى اتفاق فينبغي احترامه والالتزام ببنوده، ويرجع الفضل إليه في تجميع الاختصاصات المتصلة بالعلاقات الخارجية في وزارة للخارجية عام ١٦٢٦م (بركات، ١٩٨٥، ص٤٢).

لذلك يمكن تلخيص خصائص الدبلوماسية الحديثة بما يلي (مجدلاوي، ٢٠٠٤، ص٤٢):

أصبح ينظر إلى المبعوث الدبلوماسي ممثلاً لدولته، بعدما كان سابقاً ممثلاً للحاكم بصفة شخصية.

ضيق نطاق النشاط الدبلوماسي حيث اقتصر على القارة الأوروبية التي كانت تمثل مركز الثقل الدولي في ذلك الوقت.

أضحى للبعثات الدبلوماسية أجهزة رسمية تتبع الجهاز الإداري في الدولة، واعتبار المبعوثين موظفين رسميين.

اتسام الدبلوماسية بالسرية وانحصارها بفئة ضيقة من مسئولي الدولة تتمثل في صناع القرار السياسي بالدرجة الأولى.

تهميش الرأي العام حيث لم تول الحكومات اهتمامً به، ولم تكن على درجة من التأثر بضغوطاته.

ولقد بذلت الكثير من الجهود منذ زمناً طويل لتحقيق صياغة القواعد العرفية للتعامل الدبلوماسي وصياغتها في قواعد قانونية محددة وموحدة تتفق عليها الدول، لكنها لم تلق إلا نجاحاً محدوداً وكان معظمها جهوداً غير رسمية قام بها إما الأفراد مثل مشروع قانون بلونتشي ومشروع قانون ستراب أو المؤسسات مثل نظام معهد القانون الدولي في كمبردج (١٨٩٥) ومشروع اتفاقية المعهد الأمريكي للقانون الدولي (١٩٢٥) ومشروع اتفاقية الامتيازات والحصانات الدبلوماسية الصادر من معهد كلية الحقوق لجامعة هارفرد (١٩٣٢) (Harvard. 1932. P145).

وبعد ذلك جاءت الأمم المتحدة لتكمل المسيرة التي بدأتها عصبة الأمم المتحدة بنجاح أكبر وأدت الحاجة الملحة للتقنين إلى اهتمام المنظمة بتقنين القانون الدولي بصورة عامة، ولاتفاقية فيينا لعام ١٩٦١م أهمية كبيرة، فقد أخضعت القواعد العرفية للصياغة القانونية الرسمية المحددة، وأزلت عن بعضها الشكوك وعدم اليقين، واستحدثت بعض القواعد التي على قلتها ساعدت على تكييف القانون مع متطلبات المجتمع الدولي المعاصر، وهكذا ساهمت في تطوير القانون الدولي العام (البكري، ١٩٨٦، ص٣٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : أنواع الدبلوماسية

هناك العديد من أنواع ومصادر الدبلوماسية نذكر منها ما يلي:

تنقسم الدبلوماسية إلى ما يلي:

أولاً: دبلوماسية القمة أو المباشرة:

لقد أصبحت دبلوماسية القمة أو ما كانت تعرف فيما مضى بالدبلوماسية الشخصية، ظاهرة بارزة من ظواهر الدبلوماسية المعاصرة (محمد، ١٩٩٢، ص١٢٠). والمقصود بها الدبلوماسية التي يعقدها رؤساء الدول والحكومات فيما بينهم، والتي يتوصلون فيها إلى بعض القرارات السياسية الهامة، أو عقد بعض الاتفاقيات التي تهم مصالحهم الوطنية، وعلى الرغم من إن هذا النمط من التعامل الدبلوماسي قد شاع في السنوات الأخيرة، وبالدرجة التي اعتبر معها علامة بارزة من علامات الانفراج أبان مرحلة الحرب الباردة، وحلول مبدأ التفاوض والتشاور محل سياسات حافة الهاوية والمواجهة، إلا أن دبلوماسية القمة ليست بالأمر الجديد في تاريخ الدبلوماسية (مقلد، ١٩٧٩، ص٣٢٤).

والدول قد مارست هذا النمط من الدبلوماسية منذ القدم، إذ أن بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية كمعاهدة وستفاليا لعام ١٦٨٤م مثلاً كانت قد أبرمت في مؤتمر دولي ضم رؤساء الدول (محمد، مرجع سابق، ص١٣٠)، ولم تنقطع هذه الممارسة في القرون التي تلت، ومن أبرز الأمثلة على ممارسة هذا النمط من الدبلوماسية اجتماع نابليون في القرن التاسع عشر مع الكسندر الأول قيصر روسيا، وهو الاجتماع الذي انتهى بالتوقيع على معاهدة تيلست التي اتفقا فيها على تقسيم أوروبا بين فرنسا وروسيا، كما أن مؤتمر فيينا الذي انعقد بعد هزيمة نابليون في عام ١٨١٥م يعتبر أول مؤتمر قمة أوروبي موسع، ثم مؤتمر باريس الذي عقد عام ١٨٥٦م، ومؤتمر برلين عام ١٨٧٨م وهي المؤتمرات التي حاولت أن تخلق نوعاً من التوازن بين روسيا من جهة وبين باقي أوروبا، وأيضاً فإن بسمارك وكافور أمكنهما أن ينجزا الهدف الخاص بالوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية عن طريق الدبلوماسية والحروب المحدودة (محمد، ٢٠٠٠، ص٧٢).

والشيء الملفت للنظر منذ النصف الثاني من القرن العشرين هو أن مؤتمرات القمة التي تجمع الملوك ورؤساء الدول أو رؤساء الحكومات قد ازدادت نسبة حدوثها بدرجة تفوق جداً ما كانت تيسر عليه في السابق، والواقع أن دبلوماسية القمة التي تضم من هم في قمة المسؤولية قد عملت على ازدياد نسبتها وانتشارها في السنين الأخيرة عوامل متعددة، يأتي في مقدمتها:

التقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصالات، بحيث أصبح في مقدور الرؤساء الاتصال مع نظرائهم أو الانتقال السريع وقضاء يوم أو بضعة أيام في محاولة للتوصل إلى حل لمشكلة ما أو للتشاور وتنسيق المواقف، أو لاستعراض الوضع السياسي الدولي أو العلاقات الثنائية أو غير ذلك (بركات، ١٩٨٥، ص٦١-٦٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ازدياد وعي الشعوب واتساع آفاقها وارتفاع مستوياتها قد أدى إلى تشابك مصالحها وتعقدها، وما نجم عنها من مشكلات خطيرة، مما فرض على الدول عقد مؤتمرات دولية يحضرها من هم في قمة المسؤولية، وذلك بهدف تفادي المخاطر والتوصل إلى حلول مقبولة.

ولا شك أن هذا النمط من الدبلوماسية له من الخصوصية ما يميزه عن غيره في أن أعلى السياسيين دوراً أساسي للقيام بالمهام الدبلوماسية، ويصبح سفراؤهم مستشارين لهم، ومن هنا أخذت دبلوماسية الرؤساء أسم دبلوماسية القمة، وفي معناها الفني أسم الدبلوماسية السياسية، فذلك أن مخطط السياسة الخارجة يدخل في عملية تنفيذ تلك السياسة أيضاً (محمد، ٢٠٠٠، ص٧٣).

لذلك فإن أهم ما يميز هذا النمط من الدبلوماسية هو، أن القادة يملكون حرية أكبر في اتخاذ القرارات، كما أن الرأي العام العالمي والمحلي يعطي أهمية أكبر للمفاوضات والمباحثات التي تجري في ظل هذا المستوى، إذ كثيراً ما تفتح أبواب جديدة وتحل عقد كانت تشكل عقبة في طريق الدبلوماسيين الاعتياديين الذين لا يملكون سوى التقيد بالتعليمات وانتظار الموافقات، فضلاً على أن الاتفاقيات التي تتم بين الرؤساء تحظى باهتمام أكبر من الاتفاقيات التي تتم بالطرق الدبلوماسية الأخرى، ولعل السرعة التي تتسم فيها مثل هذه المؤتمرات والتفاهم والاتصال الشخصي بين الرؤساء له أثره الكبير في تنمية روح الصداقة والتفاهم فيما بينهم

ثانياً: دبلوماسية المؤتمرات:

يتميز هذا النوع من الدبلوماسية بأنه من الأنواع الحديثة للدبلوماسية، وقد تعددت في السنوات الأخيرة كثرة الاجتماعات الدولية التي تعقد لكي يتم التشاور في قضية أو مسألة معينة واتخاذ مواقف مشتركة لها، وقد يأتي هذا النوع من الدبلوماسية بشكل مؤقت أو دائم، إلا أنها تتم من خلال الوفود الدولية المشاركة في هذا النوع من الدبلوماسية أو الأشخاص الدوليين، بحيث تجري في موعد ومكان محدد للبحث في المسائل والقضايا المختلفة مثل اجتماعات الأمم المتحدة أو المؤتمرات لوزراء الخارجية، وقد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، بحيث تأخذ الاجتماعات الطابع العلني أو بجلسات ثنائية على هامش ذلك المؤتمر، أما إذا كان الاجتماع ثنائي فإنه يغلب عليه الطابع السري (عكرة، ١٩٨١، ص٤٦).

ثالثاً: الدبلوماسية الثنائية:

يعتبر هذا النوع من الدبلوماسية من أقدم أنواع الدبلوماسية والذي يقوم على تنظيم العلاقة بين الدول على أساس المعاملة بالمثل وقواعد للاحترام المتبادل بين هذه الدول في جميع المجالات، ويتميز هذا النوع من الدبلوماسية بالأمور التالية:

يتميز هذا النوع بأنه يتم فيه بناء العلاقات الاقتصادية والأمنية والسياسية والتعليمية وغيرها.

التباحث والتشاور بين السلك الدبلوماسي لكلتا الدولتين فيما يخص تطوير هذه العلاقات ومحاولة إصلاحها.

تقديم الخدمات القنصلية لرعاياها الموجودين على أرض الدولة.

تتميز الدبلوماسية ثنائية الدول عبر أعضاء السفارات أو البعثات الدبلوماسية بحيث تكون مهامها محددة كما تنص عليها الاتفاقيات الدولية للدبلوماسية للعام ١٩٦١ (أبو عبادة، ٢٠٠٩، ص ٣٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام:

تعرف الدبلوماسية الوقائية بأنها: "تلك النشاطات التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة لمنع تفجر بعض الصراعات أو السعي لاحتوائها وتسويتها حال تطورها إلى نزاع مسلح أو دفعها بعيداً عن دائرة التوتر والخطر، وذلك بإبقائها ضمن إطارها المحدد والعمل على الحيلولة دون وقوعها في دوامة صراع القوى الكبرى، بتوفير حلول تحول دون تصاعد تلك الصراعات أو تدويلها (أبو عامر، ٢٠٠٤، ص١٧٩)".

وهناك من عرف الدبلوماسية الوقائية بأنها: "المعالجة السلمية التي تتم من خلال عملية التفاوض بين الدول لتسوية أي نزاع قائم بينها، وكذا المساعي والإجراءات التي تقوم بها أية دولة أو أية منظمة إقليمية أو دولية بهدف منع نشوب النزاعات بين الوحدات الدولية، ومنع تصاعد المنازعات القائمة والحيلولة دون تحولها إلى صراعات وحصر انتشار الأخيرة عند وقوعها، ويمكن أن تشمل هذه المساعي والإجراءات: المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية (مصباح، ١٩٩٩، ص١٢٥).

يرتبط ظهور الدبلوماسية الوقائية التي سميت أيضاً بالدبلوماسية التوقيعية أو الدبلوماسية المانعة في العلاقات الدولية، وقد جاء أول تطبيق لها خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦م عندما تدخلت الأمم المتحدة لوضع بعض التدابير العسكرية الجماعية المحدودة لفض الاشتباك بين الأطراف المتحاربة ووضع ترتيبات وقف إطلاق النار تمهيداً لتسوية الأزمة الدولية، وهذه التدابير من جانب المنظمة الدولية أصبحت تعرف منذ ذلك الوقت بعمليات حفظ السلام

المطلب الثالث :مصادر الدبلوماسية

تتحدد المصادر الرئيسية التي يستقي منها القانون الدبلوماسي أحكامه فيما يلي:

أولاً: العرف:

أن التعامل الدبلوماسي بين الدول قد كون عادات وتقاليد تحولت عبر الزمن الطويل إلى أعراف، وما الأعراف إلا أحكاماً قانونية غير مكتوبة، والشيء المهم فيها أن الممارسات الطويلة قد رسخت هذه الأحكام بحيث جعلت منها أحكاماً ملزمة أو واجبة التطبيق من قبل الدول، ومما سهل عملية الالتزام هذه هي سريانها بين الدول على أساس مبدأ المعاملة بالمثل (محمد، ١٩٩٢، ص١٠٠).

ثانياً: المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

تعتبر المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالشؤون الدبلوماسية الدولية مصدراً رسمياً من مصادر القانون الدبلوماسي، وهي كل اتفاق يبرم بين شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي وتتضمن حقوق والتزامات على الأطراف، وهذه المعاهدات والاتفاقيات الدولية تنقسم عادةً من الناحية الشكلية إلى ثنائية أو جماعية، فإذا كانت المعاهدات أو الاتفاقيات معقودة بين الدولتين فهي ثنائية، وإذا كانت معقودة بين عدد من الدول فهي جماعية. وهناك آخر يميز بين المعاهدات العقدية أو الخاصة والمعاهدات العامة أو الشارعة، ومعيار التفرقة بين هذين النوعين من المعاهدات هو الوظيفة القانونية التي تتوخى تحقيقها كل منها (ثامر، ٢٠٠٠، ص٨٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: آراء فقهاء القانون الدولي والدبلوماسية:

لقد أسهم فقهاء القانون الدولي وبعض محترفي الدبلوماسية بما لديهم من معرفة علمية وتجربة واسعة في أغناء القانون الدبلوماسي، وكان من أبرزهم تأثير أولئك الذين شغلوا مناصب استشارية في دولهم أو في المنظمات الدولية ومن عملوا سفراء لبلادهم، بحيث أوحت لهم تجاربهم الطويلة في إن يقوموا بإعداد البحوث والدراسات حول ما تعترضهم من مشكلات في العلاقات الدبلوماسية وينتهوا فيها إلى اجتهادات فنية وتوصيات عملية (محمد، ١٩٩٢، ص١٠٢).

وهناك من الفقهاء من عمل ضمن هيئات علمية تعني بقضايا القانون الدولي الخاص بالعلاقات الدبلوماسية وقدم مشروعاً إليها، وهنا لابد من الإشارة إلى مشروع الفقيه السويسري بلونشي الذي أنجزه عام ١٨٦٨م، وضمنه مجموعة من القواعد المنظمة للتمثيل الدبلوماسي، ومن الهيئات والمؤسسات التي تعني بالقانون الدولي ولها محاولات في تدوين القواعد المنظمة للعلاقات الدبلوماسية، يمكن الإضارة إلى مشروع مجمع القانون الدولي في نيويورك عام ١٨٩٥م الخاص بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية، ومشروع اتفاقية الامتيازات والحصانات الدبلوماسية الصادر من معهد جامعة هارفارد عام ١٩٣٢م (ثامر، ٢٠٠٠، ص٩٢).

رابعاً: المؤتمرات الدولية الخاصة بالدبلوماسية:

لقد أسهمت المؤتمرات الدولية في العصر الحديث في أداء دور مهم لتثبيت القواعد الخاصة بتنظيم العلاقات الدبلوماسية، وخاصةً عندما تنتهي إلى اتفاقيات دبلوماسية تقرها الدول المشاركة فيها، وتتوصل إلى تدوين بعض القواعد التي تزيل ما ينشأ بينها من خلافات، ومن أبرز المؤتمرات التي أسهمت في إرساء قواعد في التعامل الدبلوماسي الدولي وتركت آثاراً إيجابية مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥م والذي تمخضت عنه اتفاقية فيينا التي عنيت بتنظيم الأسبقية بين المبعوثين الدبلوماسيين (ثامر، ٢٠٠٠، ص٩٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : النزاعات الدولية وطرق حلها

هناك تعريف عام وشامل للنزاع، تنطلق من كونها حالة تفاعل قائمة على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، حالة من التناقض وعدم التطابق في المصالح والأهداف، وقد تكون مصادر النزاع مادية أو معنوية، أو معنوية قيمة في سعيها لتحقيق أمنها.

لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف النزاع.

المطلب الثاني: أنواع النزاعات.

المطلب الأول :تعريف النزاع

هناك تعريفات متعددة للنزاع الدولي، ونورد فيما يلي أهم هذه التعريفات:

- "الإدعاءات المتناقضة بين شخصين دوليين، أو أكثر، ويتطلب حلها طبقاً لقواعد تسوية النزاعات الدولية الواردة في القانون الدولي" (الفتلاوي، ٢٠١٠، ص٦٤١).

- "عبارة عن خلاف ينشأ بين دولتين على موضوع قانوني، أو حادث معين، أو بسبب وجود تعارض في مصالحهما الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية وتباين حججهما القانونية بشأنها (فوق العادة، ١٩٦٠، ص٧٦٧)".

- "هو كل خلاف بين دولتين أو أكثر حول مسألة قانونية (النزاع الذي ينشأ من الاختلاف في تفسير معاهدة) أو واقعة مادية، وهو كل تعارض في المصالح المادية والسياسية" (بيطار، ٢٠٠٨، ص٧٠١).

وقد عرفت محكمة العدل الدولية الدائمة النزاع الدولي عام ١٩٢٤ بأنه: "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية، أو مصالحهما" (روسو، ١٩٨٢، ص٢٨٣.).

يمكننا من التعريفات السابقة أن نعرف النزاع الدولي بأنه: هو ذلك الخلاف الذي ينشأ بين دولتين أو بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، ويتضمن وجود مطالب أو إدعاءات من قبل أحد الأطراف الدولية بخصوص مسألة أو موضوع محدد وأن تقابل هذه المطالب أو تلك الإدعاءات بالرفض أو بإدعاءات من جانب الطرف الآخر.

فالنزاع الدولي يتعلق بظهور مصالح متضاربة تجسد سلوكيات متقابلة من قبل الدولتين المتنازعتين، ولهذه السلوكيات من الجدية والجسامة ما يهدد مصالح إحدى الدولتين حول واقعة أو مسألة قانونية.

وتختلف النزاعات الدولية باختلاف مواضيعها، فقد يتعلق النزاع الدولي مثلاً بتفسير معاهدة دولية، حيث يقوم أحد الأطراف بتفسيرها بطريقة تختلف عن تفسير الطرف الآخر، وقد يتعلق النزاع بمدى مطابقة سلوك ما لقاعدة دولية معينة، كأن تتبع إحدى الدول سلوكاً لا يتفق مع ما تقضي به أحكام القانون الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تختلف أيضاً النزاعات الدولية حسب خطورتها، فقد يترتب على النزاع الدولي تهديد للسلم والأمن الدوليين، كما هو الحال بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط، وكذلك لحرب الخليج عندما كانت قائمة. وقد يكون النزاع الدولي أقل خطورة، كأن تقوم إحدى الدول بطرد ممثل دبلوماسي لدولة أخرى، أو مخالفة شكلية لقاعدة من قواعد البروتوكول الدبلوماسي، يترتب عليها نزاع، ولكنها لا تهدد السلم والأمن الدوليين (اليوسفي، ١٩٩٧، ص١١).

وهناك شروط لكي يكون النزاع دولياً وهذه الشروط هي:

١- أن يكون النزاع بين الأشخاص القانونية الدولية: لا يشترط أن يكون الأشخاص المتنازعون من طبيعة واحدة. فكما يصح أن يكون النزاع بين دولتين يجوز أن يكون بين دولة ومنظمة دولية، أو منظمة دولية ومنظمة أخرى، أو دولة وحركة تحرر. أما النزاعات بين الأفراد أو بينهم وبين الأشخاص القانونية الدولية، فإنها لا تخضع لقواعد تسوية النزاعات الدولية إلا في حدود ضيقة.

٢- أن تنشأ ادعاءات متناقضة بين الأطراف المتنازعة: ينشأ النزاع عندما يكون هناك ادعاء من طرف يقابله ادعاء متناقض من طرف آخر. فأحد الأطراف المتنازعة يطلب من الطرف الآخر القيام بعمل، أو الامتناع عن عمل، أو تسليم شيء، فالاختلاف بين طبيعة الأنظمة السياسية والأيدلوجيات واختلاف الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية، والاختلاف في الآراء في المسائل السياسية الدولية التي لا ترتب التزامات، أو حقوق للأطراف الأخرى لا تؤدي إلى نزاع دولي.

٣- استمرار المطالبة بالادعاءات المتناقضة: إن الاستمرار بالمطالبة بالادعاءات أمر يتطلب حله، لأن صاحب الادعاء يتابع حقوقه، وإن النزاع يبقى قائماً ما دامت المطالبة قائمة، فإذا ما أعلنت دولة بأنها في حالة نزاع مع دولة أخرى حول موضوع معين ولم تتابع هذا النزاع وتطالب بحله، أو توقفت عن الاستمرار بالمطالبة به، فلا يعد هناك نزاع بين الطرفين. فإن ذلك يعني أن النزاع قد توقف، أو تمت تسويته بشكل سري، أو أن الظروف لا تستوجب إثارته من جديد إلا إذا تجددت المطالبة به.

٤- أن يكون النزاع ذا صفة دولية عامة: يجب أن ينشأ النزاع حول مسألة دولية سياسية كانت، أو تتعلق بأحكام القانون الدولي. أما إذا كان النزاع ذو صفة خاصة فإنه لا يخضع لقواعد تسوية النزاعات التي حددها القانون الدولي. فإذا كان النزاع بين دولتين حول مشاكل مواطني الطرفين المتعلق بالزواج والميراث والأملاك المنقولة وغير المنقولة وغيرها مما يتعلق بقواعد القانون الخاص والتي تدار من قبل قنصليات الدولتين فإن مثل هذه النزاعات تخضع لقواعد الاختصاص الواردة في القانون الدولي الخاص.

٥- أن يكون النزاع مما يكمن تسويته: فإذا نشأ نزاع بين دولتين وتعذر تسويته وإجراء ترضية للطرفين فلا يخضع لقواعد تسوية النزاعات الدولية. فإذا طالبت دولة من أخرى تسليم أحد المجرمين الموجود على أراضيها، غير أن المجرم تمكن من الهرب إلى جهة مجهولة، أو توفي، فإن تسوية النزاع تصبح مستحيلة (الفتلاوي، ٢٠١٠، ص٦٤١-٦٤٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : أنواع النزاع

درج الفقه والقضاء الدوليان إلى تقسيم النزاعات الدولية إلى نزاعات قانونية ونزاعات سياسية، النوع الأول يصلح لأن تنظر فيه محكمة دولية، محكمة تحكيم أو محكمة عدل، تقضي طبقاً لقواعد القانون الدولي، والنوع الثاني لا يصلح لأن تنظر فيه محكمة دولية، ويمكن الرجوع بشأنه إلى طرق التسوية الأخرى كالوساطة أو التوفيق(العطية، ١٩٨٢، ص٤٠٥).

أولاً: النزاعات القانونية:

وهي تلك التي يكون فيها الأطراف مختلفين على تطبيق أو تفسير قانون قائم. وهذه النزاعات يتم حلها عادة بطريق التحكيم أو باللجوء إلى المحاكم الدولية على أساس قواعد القانون الدولي، ومن أمثلة هذه النزاعات قضية الألاباما وقضية السفينة ويمبلدون وقضية السفينة طابا (أبو العطا، ٢٠١٠، ص٤٦٨).

فالنزاعات ذات الطبيعة القانونية هي تلك النزاعات التي تخضع عادة للتسوية القضائية عن طريق التحكيم والقضاء الدوليين، والتي يكون الطرفان على خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها، وهذه النزاعات يمكن حلها وفقا للقواعد القانونية المتعارف عليها في تسوية النزاعات الدولية.

ثانياً: النزاعات السياسية:

تعرف النزاعات السياسية بأنها تلك النزاعات التي تخرج عن اختصاص المحاكم الدولية (الفتلاوي، ٢٠١٠، ص٢٧)، وهي تلك التي يطالب فيها أحد الأطراف بتعديل الأوضاع القانونية القائمة، وهذه النزاعات لا يتم حلها بالطرق القضائية، وإنما بالطرق الدبلوماسية أو السياسية المختلفة، حيث يراعى فيها التوفيق بين مختلف المصالح المتضاربة أكثر من البحث عن حلول قانونية تستند على أسس قانونية، ومن أمثلة هذه النزاعات: النزاع الألماني التشيكوسلوفاكي عام ١٩٣٨ حول مسألة السوديت، والنزاع الألماني البولوني عام ١٩٣٩ بخصوص ممر دانتزج، والنزاع العربي الإسرائيلي المستمر منذ منتصف القرن العشرين حتى الآن (أبو العطا، ٢٠١٠، ص٤٦٩).

فالنزاعات الدولية ذات الطبيعة السياسية تعبر عن كل نزاع من أجل التفوق في السلطة والهيمنة، حيث أن هذه النزاعات لا تقبل عادة التسوية عن طريق القضاء أو التحكيم الدوليين.

ثالثاً: معايير التفرقة بين النزاعات القانونية والنزاعات السياسية:

اختلف الفقه حول معيار التفرقة بين هذين النوعين من النزاعات، فهناك صعوبة بالغة في وضع حد فاصل بين ما يعد نزاعاً قانونياً وما يعد نزاعاً سياسياً وذلك لصعوبة الفصل بينهما، وعلى الرغم من ذلك نجد أن العديد حاولوا وضع بعض المعايير من أجل التفرقة بينهما وهذه المعايير كما يلي:

١- معيار موضوعي يتصل بطبيعة القواعد المطبقة على النزاع:

ومفاد هذا المعيار أن النزاع يعد قانونياً إذا جرت تسويته وفقاً لقواعد القانون الدولي، أما النزاعات السياسية فهي التي لا تسوى وفقاً لقواعد القانون الدولي بل على أساس مبادئ العدل والإنصاف(الراوي، ١٩٨٣، ص٢٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- معيار حصر النزاعات القانونية أو السياسية:

يذهب أصحاب هذا الرأي إلى الأسلوب البياني للتميز بين النزاعات القانونية والنزاعات السياسية. حيث يعددون النزاعات القانونية على سبيل الحصر وما تبقى تعد منازعات سياسية. والنزاعات القانونية عندهم هي التي ترد على الموضوعات الآتية (الفتلاوي، ٢٠١٠، ص٦٤٣-٧٤٤):

تفسير المعاهدات الدولية.

موضوع من موضوعات القانون الدولي.

خرق تعهد دولي.

تقدير مقدار التعويض للمتضرر.

أما النزاعات السياسية فهي التي تخرج من الموضوعات المذكورة ولا تخضع للقضاء، وتتضمن في الغالب تعديل الأوضاع القائمة. ومن ناحية التطبيق العملي فإن الدول غالباً ما تضفي الصفة القانونية على نزاعاتها السياسية مع الدول الأخرى لكي تضفي على مطالبها الشرعية (أبو العطا، ٢٠١٠، ص٤٧٠).

وترى الدراسة أن هذا المعيار لا يمكن الاعتماد عليه للتمييز بين ما يعد نزاعاً قانونياً وما يعد نزاعاً سياسياً ففائدته محدودة ونطاقه ضيق.

٣- معيار شخصي يتصل بأطراف النزاع:

يرى جانب من الفقه الدولي أن الأطراف المتنازعة تستطيع باختيارها وحسب رغبتها أن تسبغ على النزاع صفة قانونية فيكون نزاعاً أو صفة سياسية فيكون نزاعا سياسياً، ويرى البعض الآخر أنه لا يوجد ما يمنع الدول من أن تتفق بينها على عرض أي نزاع على التحكيم سواء كان النزاع قانونياً أم سياسياً ويكون عمل المحكمين في النزاع السياسي التوفيق بين المصالح المتضاربة. كما أن إسباغ صفة معينة على النزاع (قانونياً أو سياسياً) لا بد أن يتم الاتفاق عليه من قبل الأطراف المتنازعة وإلا فإن ادعاء طرف واحد من الأطراف المتنازعة لا يمكن أن يحول النزاع إلى الصفة التي يراها محققة لمصلحته ولذلك فإن الذهاب إلى اعتبار الدولة تستطيع التحلل من التزاماتها غير وارد(الراوي، ١٩٨٣، ص٢٥-٢٦).

ويرى الباحث أن عرض النزاع السياسي على التحكيم يعد إخراجاً للتحكيم عن مهمته الحقيقية وهي الفصل في النزاعات عن طريق تطبيق القواعد القانونية عليها، ومما سبق ترى الدراسة أنه وإن كان من الصعب وضع حد فاصل بين ما يعد قانونياً وما يعد سياسياً من النزاعات الدولية، إلا أنه يمكن تعريف النزاع القانوني بأنه النزاع الذي يمكن عرضه على القضاء الدولي وإصدار قرار فيه وفقاً لقواعد القانون الدولي، أما النزاع السياسي فهو النزاع الذي لا يصلح لعرضه على القضاء الدولي والذي يمكن حله بالطرق السياسية للتوفيق بين المصالح المتضاربة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : تطور وسائل تسوية النزاعات ووسائل احتوائها

حظي مفهوم تسوية النزاعات بقدر كبير من الاهتمام ليس فقط في القانون الدولي عموماً، والعلاقات الدولية خصوصاً، ولكن أيضاً من جانب العديد من العلوم الأخرى، وبالذات العلوم السياسية وعلوم الاجتماع والنفس وغيرها من العلوم الإنسانية وحتى العلوم التطبيقية، مثل التسلح النووي والتقدم التكنولوجي يأخذ قدراً كبيراً من النزاع العالمي والتسوية للصراعات (عبد الله، ١٩٨٩، ص٣٨).

لذلك سيتم تقسيم الدراسة إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور وسائل تسوية النزاعات.

المطلب الثاني: الطرق الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية.

المطلب الأول : تطور وسائل تسوية النزاعات

أن مفهوم تسوية النزاعات يعتبر من المفاهيم المستقرة في حقلي القانون الدولي والعلاقات الدولية، إلا أن تطورات النظريات العلمية والعملية أدت إلى حدوث قدر كبير من التداخل بين هذا المفهوم والعديد من المفاهيم الأخرى، مثل منبع النزاع، وإدارة النزاع، والحل السلمي للنزاع، وهو ما يتسبب الخلط بين هذه المفاهيم

كانت عصبة الأمم عاجزة عن مواجهة النزاعات العنيفة بين القوى الكبرى خلال تلك الفترة، مما جعلها عاجزة عن منع اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، وهي الحرب التي أكدت كافة سلبيات العصبة، وهو ما دفع إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ويتضمن ميثاق المنظمة تحريماً قطعياً للحرب ما لم يكن دفعاً للعدوان، كما دعا الميثاق إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية. ومنذ ذلك الحين ازداد الاهتمام في الأدبيات السياسية لمفهوم التسوية السلمية للنزاعات، وبالذات في دراسات القانون الدولي، حيث لا يكاد يخلو أي مرجع في القانون الدولي من فصل كامل أو أكثر عن تسوية النزاعات الدولية، أما في مجال العلوم السياسية فقد أدخل موضوع تسوية النزاع بصفة خاصة إلى العلاقات الدولية خاصة النزاع القائم بين الدول(مهنا، ٢٠٠٦، ص٢٣-٢٤).

يجب على كل دولة الالتزام بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية التي حددها الفصل السادس من "ميثاق الأمم المتحدة" فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من "الميثاق" ما يلي:

- يقوم أعضاء المنظمة بتسوية منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه من شأنه ألا يعّرض السلام والأمن الدوليين والعدل للخطر".

كما نصت المادة /٣٣/ من "الميثاق" ما يلي:

يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلام والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حلّه، بادئ ذي بدء، بطريق المفاوضة، أو التحقيق، أو الوساطة، أو التوفيق، أو التحكيم، أو التسوية القضائية، أو اللجوء إلى الوكالات أو التنظيمات الإقليمية، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع اختيارهم عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ذهب "الميثاق" إلى حد فرض عقوبات اقتصادية وسياسية وعسكرية على الدولة المعتدية، ولكن بالطبع، ضمن الشروط التي تأتلف مع مبدأ سيادة الدول، ومنذ توقيع الميثاق، ظهر للوجود عدد كبير من الاتفاقات الثنائية والجماعية، وكلها تنص على واجب الدول بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى الحرب إلا في حالة الدفاع المشروع. لهذا يمكن القول بأن هذا الالتزام أصبح واحداً من الواجبات الرئيسية للدولة في عصرنا هذا، رغم عدم تقيد عدد من الدول الأعضاء في المنظمة به حين تندفع وراء مطامعها السياسية أو الاقتصادية متناسية بذلك واجبها القانوني هذا(عزيز، ١٩٨٧، ص١٥٦).

نصت الفقرة الأولى من المادة /٣٣/ من ميثاق الأمم المتحدة ما يلي(ميثاق الأمم المتحدة، ١٩٤٥):

"يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق..."

وواضح أن هذا التعداد على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر. وهكذا يتاح أمام الأطراف في منازعة دولية مجال واسع من الحلول الودية ذات الصفة السياسية ليختاروا منها الحل الذي يمكن بواسطته تحقيق تسوية سلمية للمنازعات.

المطلب الثاني : الطرق الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية

أولاً: المفاوضات المباشرة:

تعتبر المفاوضات من أهم الطرق الدبلوماسية وأكثرها شيوعا، وقد جاء الإشارة إليها في المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة (ميثاق الأمم المتحدة، ١٩٤٥)، كأول طريقة ينبغي إتباعها لحل المنازعات الدولية.

والمفاوضات هي اتصالات مباشرة يجريها طرفان أو أكثر حول قضية معينة أو نزاع ما. وقد تتضمن بعض المحادثات للتعرف على وجهات النظر، وحواراً يتم أثنائه تبادل الرأي، ولكنها تدور في جوهرها حول المساومات التي تتعلق بالتسوية، وتتم المفاوضات بين ممثلين عن الأطراف المعنية، يتحدد مستواهم بحسب طبيعة النزاع وأهميته، فليس كل المفاوضات تدور حول خلافات بسيطة كما يعتقد البعض(زهرة، ٢٠٠٤، ص١٤٢).

ويمكن إن تجري المفاوضات بين دولتين متنازعتين في إطار مؤتمر دولي حيث تشارك دول أخرى. ويحدث هذا عادة في المنازعات الخطيرة التي يكون لاستمرارها تأثير على السلام العالمي، وتى الجماعة الدولية أو الأطراف المعنية أن من المفيد حلها في هذا الإطار، كما هو الحال في أزمة الشرق الأوسط حيث تمت الدعوة أكتر من مرة إلى حلها عبر مؤتمر دولي للسلام تحضره الإطراف المعنية والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبعض الدول الأوروبية.وقد تبدأ المفاوضات عقب نشوب نزاع في محاولة لمعالجته وتسويته، وبخاصة إذا بدأ إن هذه الأطراف تميل الى الاعتماد الى هذه الطريقة كأداة للحل، فتعمد إلى إظهار حسن النية سواء بالاهتمام بعملية المفاوضة بحد ذاتها، أو بتقديم تنازلات متبادلة في إطار الرغبة الصادقة في التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع القائم بعيدا عن الوسائل الأخرى المتوفرة لدى كل منها(زهرة، ٢٠٠٤، ص١٤٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما إن محكمة العدل الدولية اشترطت في بعض أحكامها إلا تنظر في موضوعات معينة إلا بعد فشل حلها بهذه الطريقة.

واعترفت المحكمة بأن عليها أن تقرر في كل قضية ما إذا كانت مفاوضات كافية قد سبقت عرض النزاع، ولكنها لن تتجاهل آراء الدول المعنية.

وهناك العديد من الأمثلة على نجاح المفاوضات في حل المنازعات الدولية كالمفاوضات الفرنسية الجزائرية التي انتهت باستقلال الجزائر عام ١٩٦٢ م، والمفاوضات السورية اللبنانية عام ١٩٧٣ لحل المشكلات العالقة بين البلدين (شكري، ١٩٨٧، ص٤٦٢).

ويتمتع أسلوب المفاوضات الدبلوماسية بمزايا عديدة، ومن أولى ميزاته أنه قليل التكاليف. إذ قد تتمكن دولة من الدول من تحقيق أهدافها بإتباعه، فتوفر على نفسها مشاق ومخاطر وتكاليف الحرب، ومن ميزاته أيضاً المرونة والكتمان.

وفي الحقيقة، فإن دول العالم وخاصة الكبرى منها تقوم بتسوية العشرات بل وحتى المئات من المنازعات مع الدول الأخرى بإتباع أسلوب المفاوضات الدبلوماسية التي تتم على أيدي ممثليها "الذين يجرون فيما بينهم مباحثات بقصد تبادل الرأي في الموضوعات المختلف عليها، وتقليب وجهات النظر فيها، والوصول إلى حلول بشأنها يرضى عنها الفريقان (زهرة، ٢٠٠٤،ص١٤٣).

هناك نوعان للمفاوضات، أما إن تكون المفاوضات البسيطة، أو المفاوضات الإستراتيجية (الخطيب، ١٩٨٥، ص٨٦).

أولا: المفاوضات البسيطة:

وهي تدور حول موضوعات يكون للأطراف المعنية فيها تقويمات جاهزة بناءً على مواقف محددة مسبقا، وتصورات قائمة حول العملية التفاوضية. ويقوم الأطراف بتبادل المعلومات وما يرتبط بها من تفسيرات عبر قنوات معينة، وفي فترة سابقة على المفاوضات بحيث تكون كل القضايا وكافة المطالب المطروحة واضحة في أذهان المتفاوضين قبل أن تبدأ عملية التفاوض. ويمكن أن تكون المفاوضات التي تدور حول تعيين الحدود أو توزيع مياه نهر بين دولتين أو أكثر مثالا على هذا النوع من المفاوضات (الخطيب، ١٩٨٥، ص٨٦).

ثانيا: المفاوضات الإستراتيجية:

المفاوضات المباشرة تدور حول موضوعات معقدة، وقد لا تكون التصورات حولها واضحة لذلك تسعى الأطراف من خلا تكتيكات مختلفة إلى الوصول إلى تصورات، ولو مؤقتة مرحليا حول الموضوعات التي يمكن أن تطرح على جدول الأعمال أو حول أبعاد العملية التفاوضية. وفي مثل هذا النوع يمكن استخدام تقنيات تفاوضية تنطوي على تهديد ووعيد وتشويه للحقائق، ويحتمل إن يلجأ احد الأطراف إلى الوسائل الإكراهية كالمقاطعة أو الحصار أو الضرب بهدف التأثير على مواقف وقرارات الطرف الآخر (الخطيب، ١٩٨٥، ص٨٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المساعي الحميدة - Good office:

تعتبر المساعي الحميدة من الطرق الفاعلة في إنهاء المنازعات الدولية. وتكمن أهميتها في أنها إما أن تعمل على الحيلولة دون تدهور العلاقات بين طرفين، أو تطور الخلاف وتصاعده بينهما إلى نزاع مسلح، أو العمل على وقف نزاع مسلح قائم ومنع استمراره (الخطيب، ١٩٨٥، ص٨٧).

والمساعي الحميدة جهود يبذلها طرف محايد للمساعدة على إنهاء خلاف أو النزاع بين طرفين أو أكثر من منطلق الحرص على توطيد العلاقات الطيبة بين الأطراف المتنازعة، وضمان الأمن والسلام العالميين. حيث يعمل كل طرف بكافة الوسائل الممكنة على إقناعها بالعودة إلى المفاوضات لإنهاء النزاع فيما بينها (زهرة، ٢٠٠٤، ص١٥٠).

وتتضمن المساعي الحميدة الجوانب التالية (حسين، ١٩٨٤، ص٢٣٠):

إبداء النصح للإطراف المتنازعة بإتباع طرق جديدة لحل موضوع الخلاف، إذ قد يرجع تعثر المفاوضات المباشرة إلى الطريقة المتبعة بينها.

تخفيف حدة النزاع بالعمل على التقريب بين وجهات نظر الأطراف المعنية.

إيجاد الظروف المناسبة لبدء المفاوضات أو استئنافها.

وهذا يعني إن دور الجهة التي تقوم بالمساعي الحميدة ينتهي بمجرد موافقة الأطراف المتنازعة على بدء أو استئناف المفاوضات، فهي قد تقترح حلولا دون أن تشترك في المفاوضات، إنها بصفة عامة تعمل كهيئة مصالحة تطرح أفكاراً تساعد على التقريب بين وجهات النظر المتضاربة والاتجاه نحو الحل، وللأطراف المعنية أن تقبل تلك الأفكار أو ترفضها.

ولقد وضعت اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، في إطار اهتمامها بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، القواعد المتعلقة بالمساعي الحميدة. فقد نصت المادة الثانية على انه: " في حالة وقوع خلاف خطير يكون على الدول المتعاقدة أن تتفق قبل اللجوء إلى السلاح إن تلجأ إلى الوساطة أو السعي في إصلاح ذات البين (أي المساعي الحميدة) وذلك من قبل دولة أو أكثر من الدول الصديقة لأقصى مدى تسمح به الأحوال".

ومع إن الاتفاقية المذكورة تشير إلى انه يمكن إن تقوم بالمساعي الحميدة دولة ثالثة، إلا أنه يمكن إن تقوم بذلك شخصية دولية كالبابا مثلا. وقد تقوم منظمة دولية، والمهم في الأمر أن تبدي الجهة المهتمة بإنهاء النزاع رغبتها في القيام بهذا العمل وأن تقبل به الأطراف المتنازعة أيضا.

حينما تتعذر تسوية منازعة ما بالمفاوضات الدبلوماسية، ويبدو تضارب الحقوق أو المطالب على أنه يتمتع بقدر كاف من الأهمية، فإنه يمكن حينئذ اللجوء إلى أسلوب المساعي الحميدة(شكري، ١٩٨٧، ص٤٢٦).

ويتوقف نجاح المساعي الحميدة على عاملين رئيسيين هما (زهرة، ٢٠٠٤، ص١٥٢):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طبيعة الجهود الدولية: إذ أن استخدام اللباقة واستثمار أي مظهر من مظاهر المودة السابقة بين الطرفين وتضخيمها يشجع على خلق مناخ ملائم للتقارب، ويساعد على ذلك استخدام الحكمة والصبر والكتمان التام.

طبيعة الخلاف أو النزاع: فإذا كان الخلاف شديداً، فإنه قد لا يكون متاحاً لأي طرف ثالث القيام بجهود مناسبة لإنهاء الخلاف أو النزاع القائم وقد توجد حالات لا يجدي استعمال المساعي الحميدة في إيجاد حل لها.

ومن المساعي الحميدة والتي بذلت لمنع نشوء نزاع مسلح، المساعي التي عرضتها فرنسا على الحكومة السوفيتية لإنهاء النزاع الذي كان قائما بين الأخيرة والصين عام ١٩٢٩م حول الخط الحديدي لشرقي الصين وانقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما، ولكنها فشلت. وكذلك الجهود التي بذلتها اسبانيا للتقريب بين المكسيك والبيرو عام ١٩٣٣ وكانت النتيجة عودة العلاقات بينهما(زهرة، ٢٠٠٤، ص١٥٢).

ثالثاً: الوساطة:

الوساطة هي جهود تبذلها جهة معينة للتوسط بين طرفين متنازعين من خلال العمل الحثيث على تهيئة الأجواء لدخول المتنازعين في مفاوضات لفض النزاع فيما بينهما، والمشاركة الفعلية في عملية المفاوضة وما يرتبط بذلك من تقديم الوسيط للمقترحات والتعبير عن وجهة نظره والدفاع عنها. وقد يساهم الوسيط في وضع الأساس الذي يقوم عليه لحل النزاع (زهرة، ٢٠٠٤، ص١٦٠).

وقد تقوم دولة ما في مواجهة نزاع خطير، بما يسمى بالوساطة المزدوجة حيث توافق الأطراف على إن يعهد إليها بالتفاوض نيابة عن أحدها بشأن نزاع قائم خلال فترة محددة (العوضي، ١٩٧٩، ص٣١٢). لذلك بنيت المادة الثانية من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ إن مدة الوساطة المزدوجة ينبغي إلا تتعدى الثلاثين يوما (اتفاقية لاهاي، ١٩٠٧)، وفي كل الأحوال لا يترتب على قبول الوساطة أي تغيير في الموقف الذي وصل إليه النزاع، ولا يؤدي هذا القبول إلى وقف الأعمال الحربية بين الأطراف المتنازعة حتما، لأن مثل هذا الأمر قد يتوقف على النتائج الذي تفضي إليها المفاوضات بمشاركة الوسيط ، فإذا كانت ناجحة فإن الموقف سيتغير كليا أو جزئيا، أما إذا فشلت المفاوضات فربما يتدهور الموقف وتسير الأمور إلى ما هو أسوأ.

وتختلف الوساطة عن المساعي الحميدة في أن (زهرة، ٢٠٠٤، ص١٦٠):

الوساطة تبدأ عندما تنتهي المساعي الحميدة بالفشل وأن كان من الممكن أن تكون امتداداً لها.

دور الوساطة أبعد مدى من دور المساعي الحميدة حيث يشارك الوسيط في المفاوضات منذ بدايتها وحتى نهايتها.

عملية الوساطة تتم بصورة علنية، أو على الأقل لا يشترط كما هو الحال في المساعي الحميدة أن تتم بصورة سرية.

ومنذ أواخر القرن الماضي والوساطة تؤثر بشكل فعال في حل المنازعات الدولية، فقد أزال مؤتمر لاهاي الأول عام ١٨٨٩ (اتفاقية لاهاي، ١٨٨٩) ما كان يدور حول جداولها وفاعليتها من شكوك حيث حدد ملامحها وخصائصها، ثم جاءت بعد ذلك عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة لتؤكد هذا الاتجاه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترجع أهمية هذه الطريقة إلى أنها تساعد على استقرار الأمن والسلم في المجتمع الدولي، فهي تعجل في دفع الأطراف المتنازعة في اتجاه التسوية، ولذلك فهي ذات فوائد سريعة ومباشرة، إذ أنها تساعد على تليينها ومن ثم تراجعها عن مواقفها وعلى نحو قد لا يكون ممكناً في غيابها، ولم تعد الدول تلجأ إلى الوساطة لمنع نشوب الحرب فيما بينها فحسب، أو لوضع حد لها إذا كانت قد قامت فعلا، وإنما يتكرر اللجوء إليها لإنهاء الحروب الأهلية أيضا بعد أن باتت ظاهرة مألوفة في أيامنا هذه (حسين، ١٩٨٤، ص٢٣٥).

لذلك يرى الباحث أن الوساطة هي: عمل ودي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو وكالة تابعة لمنظمة دولية أو حتى فرد ذي مركز رفيع في سعيه لإيجاد تسوية للنزاع القائم بين دولتين.

ولذلك يوجد في تاريخ العلاقات الدولية الكثير من الأمثلة على دور الوساطة قي حل النزاعات الدولية، ومن أمثلتها جهود بريطانيا لإنهاء نزاع بين فرنسا وبروسيا حول لكسمبورغ عام ١٨٦٧، وكذلك جهود الجزائر لإنهاء النزاع العراقي الإيراني عام ١٩٧٥، وجهود دولة الكويت لإنهاء النزاع المصري الليبي عام ١٩٧٧.

رابعاً: التحقيق:

يقوم التحقيق على فكرة تسوية القضايا والمنازعات بالتحقق من صحة الوقائع التي تثيرها بتشكيل لجان تحقيق دولية، وعند مناقشة هذه الفكرة في مؤتمر لاهاي برز اتجاهان حول مدى إلزاميتها، واتجاه رأي أن تكون هذه الطريقة إجبارية كنتيجة منطقية لفشل المفاوضات المباشرة بين المتنازعين، واتجاه آخر رأى أن تكون اختيارية كي تبرز صفتها الحيادية، وقد انتهى المؤتمر إلى الأخذ بالرأي الثاني، حيث نصت المادة التاسعة من معاهدة لاهاي على أنه: " ترى الدول المتعاقدة أنه من المفيد ومن المرغوب فيه أن يلجأ الطرفان لحل الخلافات ذات الطابع الدولي والتي لا تمس الشرف، ولا تتعلق بالمصالح الجوهرية والتي يستعصى حلها بالطرق الدبلوماسية إلى تأليف لجنة تحقيق دولية تتولى دراسة وقائع الأمور عن كثب وحل الخلاف الناشئ حلاً مشبعاً بروح التجرد والنزاهة

ولذلك حاولت بعض الدول إن تلزم نفسها باللجوء إلى هذه الطريقة قبل أن تقرر خوض الحرب، وذلك من خلال إبرام المعاهدات فيما بينها لهذا الغرض، ومن الأمثلة البارزة المعاهدات الثنائية التي أبرمها وزير الخارجية الأمريكي بريان بين عامي ١٩١٣ و ١٩١٤ مع عدد من الدول من بينها فرنسا وبريطانيا وكندا، وتنص على اللجوء إلى التحقيق في حل المناعات التي تنشأ فيما بينها وذلك على النحو التالي:

تأليف لجان تحقيق من خمسة أعضاء يختار اثنان منهم من رعايا الطرفين المتنازعين وثلاثة من دول أخرى.

وجود اللجوء إلى التحقيق بمجرد أن يطلب أحد الطرفين ذلك.

إن قرار لجنة التحقيق غير ملزم للطرفين.

وقد حاولت عصبة الأمم المتحدة إن تفتح مجالاً واسعاً أمام طريقة التحقيق لتسوية المنازعات حيث أكدت على الجوانب التالية:

تقترح لجنة التحقيق حلاً أو حلولاً للنزاع.

وجوب إطلاع جميع أجهزة العصبة على حقيقة الوقائع التي توصلت إليها لجنة التحقيق (فوق العادة، ١٩٩٠، ص٧٧٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك العديد من الأمثلة والتي تدل على نجاح هذه الطريقة في تسوية المنازعات الدولية ومنها قضية دوكر بنك أو صيادي هول، وقضية الباخرة تافينيانو، وكذلك النزاع الصيني الياباني بسبب اعتداء اليابان على منشوريا عام ١٩٣١ (زهرة، ٢٠٠٤، ص١٧٢).

وقد حاولت هيئة الأمم المتحدة حل بعض المنازعات الدولية بطريقة التحقيق، منها القضية الفلسطينية، وقضية الاضطرابات في البلقان، وهناك أمثلة على تلك لجان التحقيق مثل لجنة التحقيق في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

خامساً: التوفيق:

التوفيق جهد تبذله لجنة دولية تتمتع بثقة أطراف النزاع، حيث تقدم لهم حلاً تأمل في أن ينال رضاهم وقبولهم، ولذلك فليس هو مجرد عمل تمهيدي لحل الخلاف القائم بين طرفين أو أكثر بالتوفيق فيما بينهم، ولهذا يتم اللجوء إلى التوفيق عند نشوء النزاع بين دولتين وفقاً لمعاهدة مسبقة تنص على ذلك، حيث تشكل لجنة توفيق تحدد اختصاصاتها استناداً إلى نصوص تلك المعاهدة (شكري، ١٩٨٧، ص٤٨٢).

ويمكن عموما أن يكون تشكيل اللجنة واختصاصاتها على النحو التالي:

تشكل لجنة التوفيق من ثلاثة أو خمسة أعضاء ينتخبون وفقاً لما تنص عليه معاهدة التوفيق، وقد نص الميثاق الذي وضعته عصبة الأمم المتحدة لهذا الغرض على أنه تنشئ الدولتان المتنازعتان لجنة توفيق دائمة أو خاصة، وذلك بحسب الأحوال وتتكون من خسة أعضاء تعين كل من الدولتين المعنيتين واحداً منهم ويمكن أن يكون من رعاياها ويعين الثلاثة الآخرون باتفاقهما من رعايا دول أخرى (زهرة، ٢٠٠٤، ص١٧٣).

ويقتصر عمل اللجان التوفيق على إنهاء الخلافات غير القانونية، حيث تقوم بدراسة النزاع دراسة وافية من جميع جوانبه ثم تحدد بعد ذلك ما تراه من تصورات واقتراحات تراها مناسبة لتسويته، وقد وضح ذلك الميثاق الذي وضعته عصبة الأمم المتحدة لهذا الغرض حيث نص على أنه: " تقوم لجنة التوفيق بمهمتها بناءً على طلب احد طرفي النزاع أو كليهما، ولها أن تتخذ ما تراه ملائماً لعملها فيما يتعلق بدراسة النزاع والتعرف على ملابساته من خلال الاستماع إلى أقوال الشهود وذوي العلاقة والاطلاع على الوثائق الخاصة له، ويكون الحل في صورة قرارات تتخذها اللجنة بأغلبية أعضائها إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك (حسين، ١٩٨٤، ص٢٣٦) ".

وتتميز طريقة التوفيق بسمتين أساسيتين وهما(شكري، مرجع سابق، ص٤٣٩):

إن اللجوء إليها يكون إلزامياً إذ طلب أحد الطرفين المتنازعين ذلك.

إنه ليس لهذه الطريقة أية صفة إلزامية.

إن إتباع أسلوب التوفيق أو المصالحة يعني عرض نزاع معين على لجنة توفيق أو على موفق واحد بقصد تمحيص جميع أوجه النزاع واقتراح حل على الطرفين المعنيين، وبالطبع فإن أياً من طرفي النزاع أو كلاهما حرفي قبول أو رفض اقتراحات الموفق أو لجنة التوفيق، وكما عليه الحال في الوساطة يمكن للموفقين أن يجتمعوا بالطرفين مجتمعين أو منفردين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الأمثلة على لجان التوفيق ما تم تشكيله بخصوص قضية فلسطين، حيث تشكلت لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين بقرار من الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ من ثلاثة أعضاء أحدهما تركي والآخر فرنسي والثالث أمريكي، ومهمتها معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط التقسيم التي حددها قرار التقسيم رقم ١٨، حيث نجحت اللجنة في الترتيب لعقد مؤتمر لوزان عام ١٩٤٩ لإجراء محادثات غير مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل، وكانت الدول العربية ترى ضرورة تسوية مسألة اللاجئين بوصفها أكثر القضايا إلحاحاً، لكن إسرائيل كانت تصر على تسوية إقليمية في إطار معاهدة السلام، وقد أخفقت اللجنة في الربط بين هذين المطلبين (زهرة، ٢٠٠٤، ص١٧٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : دور الدبلوماسية في حل النزاع القطرية – الخليجية

تتميز الدبلوماسية في هذا الوقت بأنها تقوم بدوراً هاماً في حفظ الأمن والسلم الدوليين، ويعود السبب بذلك، إلى ما تقوم به هذه الدبلوماسية من حل للنزاعات الدولية بالطرق الدبلوماسية التي تحدث بين هذه الدول. لذلك سنتناول في هذا الفصل دور الدبلوماسية في حل النزاع القطري – الخليجي من خلال تقسيم هذا الفصل إلى التالي:

المبحث الأول: الأزمة القطرية – الخليجية: النشأة والأسباب.

المبحث الثاني: دور الدبلوماسية في حل النزاعات القطرية – الخليجية.

المبحث الأول : نشأة وأسباب الأزمة القطرية - الخليجية

لم تكن الأزمة القطرية الخليجية الأزمة الوحيدة التي اندلعت بين قطر ودول الخليج، فقد سبقتها العديد من الأزمات بحيث استخدمت فيها العديد من الوسائل لحلها، وسيحاول الباحث في هذا الفصل تناول النزاعات التي اندلعت مثل الأزمة الخليجية الحالية في مطلب والنزاع القطري – الخليجي في مطلب آخر.

لذلك سيتم تقسيم هذه البحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: النزاعات القطرية- الخليجية قبل الأزمة القطرية – الخليجية.

المطلب الثاني: الأزمة القطرية- الخليجية.

المطلب الأول :النزاعات القطرية- الخليجية قبل الأزمة القطرية – الخليجية

أولاً: النزاع القطري- السعودي:

ظهر النزاع السعودي القطري بعد اكتشاف النفط، إذ تمحورت حول السيطرة على "خور العديد" وهو خليج صغير في جنوب قطر، ويعود تاريخ هذا النزاع إلى سنة ١٩٣٥م، عندما منح أمير قطر لعدة شركات بريطانية امتيازاً للتنقيب عن النفط في هذه المنطقة، فإصر الملك عبد العزيز آل سعود على عدم السماح لهذه الشركات بالتنقيب في هذه المنطقة، حتى يتم التوصل إلى ترسيم واضح للحدود بين السعودية وقطر (العيدروس، ٢٠٠٢، ص٢١١).

لذلك استمرت النزاعات حول منطقة خور العديد حتى عام ١٨٩٣م وهي آخر إشارة دبلوماسية أرسلها وزير خارجية تركيا إلى السفير البريطاني في اسطنبول والتي تفيد بتمسك الحكومة العثمانية بحقها في خور العديد، وحل الخلافات العالقة بين القضاءات العثمانية في الخليج والمناطق التي تحت سيطرة بريطانيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عقدت مفاوضات طويلة بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر وبريطانيا حول ترسيم الحدود السعودية - القطرية، حيث استمرت قرابة ربع قرن من الزمن من دون أن تسفر عن نتيجة، حتى جاء عام ١٩٦٥م لتشهد العلاقات السعودية – القطرية انفراجاً في هذه السنة عندما توصلت كل من السعودية وقطر إلى اتفاقية، يتم بموجبها ترسيم الحدود البرية والبحرية بين الدولتين، وقد نصت الاتفاقية والتي قسمت دوحة سلوى مناصفة بينهما، وقد أصبح " جبل نخش" لقطر، مقابل بقاء هجرتي السكك وأنباك للملكة العربية السعودية، والتي قد حصلت على الاعتراف القطري بتبعية خور العديد لها، وكانت الخطوة الثانية بحسب هذه الاتفاقية أن ثبتت خط الحدود الجديد على الأرض، لكن لم يحدث ذلك لتستمر مشكلة الحدود قائمة بين الدولتين

ومع بداية التسعينات بدأت بعض مشكل الحدود بين البلدين تظهر من جديد، بحيث شهدت تطورات خطيرة أمتد أثرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربي بحيث كانت أن تؤدي إلى إلغاء قمة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٢م، عندما حصل صدام عسكري في الثلاثين من أيلول عام ١٩٩٢م (العيدروس، ٢٠٠٢، ص٢١٢-٢١٣)، وقد تزامن هذا التوتر مع تقارب قطري- إيراني بشأن إمكانية الاستغلال لحقل الغاز البحري المشترك بينهما في منطقة " دوم الشمالية " الذي تسميه قطر اسم الحقل الشمالي، وتسميه إيران اسم باريس الجنوبي (العازمي، ٢٠١٦، ص٦٢).

وبعد أن تولى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد السلطة عام ١٩٩٥م، كثفت الحكومة القطرية اتصالاتها مع القيادة السياسية للمملكة العربية السعودية، بهدف التوصل إلى اتفاق ينهي الخلاف الحدودي بين البلدين بالطرق الودية والأخوية، فصدر بياناً مشتركاً من الطرفين أعلن فيه عن اتفاق الجانبين على إنهاء ترسيم الحدود بينهما، واستئناف أعمال اللجنة المشتركة لإنهاء اختيار إحدى شركات المسح العالمية ووضع المواصفات الفنية للقيام بمسح وتحديد لنقاط الحدود بين البلدين على الطبيعة، بحيث قامت شركة فرنسية متخصصة بترسيم الحدود بين البلدين عام ١٩٩٦م، وتم التوقيع على الخريطة النهائية وفقاً للاتفاق الحدودي المبرم بين البلدين في الرابع من ديسمبر ١٩٦٥م، وتم وقتها الاتفاق على إضافة خريطة موقعة من الطرفين يوضح فيها خط الحدود النهائي والملزم لكلا الطرفين (الشمري، ٢٠١٥، ص٦٠)

خريطة رقم (١) تبين ترسيم الحدود بين قطر والسعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: النزاع القطري – البحريني:

تعود بدايات هذا الخلاف إلى العام ١٩٣٤م، حيث تسارعت الاكتشافات النفطية في المناطق المتنازع عليها، وفي عام ١٩٣٨م أعلن حاكم البحرين من جانب واحد بإعلان تبعية جزر حوار له، الأمر الذي تم رفضه من قبل الحكومة القطرية، باعتبار أن هذه الجزر تابعة لها، على أساس أنها واقعة ضمن المياه الإقليمية القطرية، وهي لا تبعد عن سواحلها سوى ميل واحد، في حين تبعد عن البحرين ١٨ ميلاً، ووفقاً لمطالب كلتا الدولتين، فإن كل دولة تطالب حسب وجهة نظرها بأن لها الأحقية في السيادة على مجموعة الجزر، فقطر تطالب بفرض سيادتها على جزر للبحرين، وهي فشت الديبل وجرادة ومجموعة جزر حوار، كما أن قطر تعتبر جزيرة حوار تابعة لها تاريخياً، وأن البريطانيين ضموا تلك الجزيرة على أساس أن تبعية البحرين لبريطانيا أقوى من تبعية قطر (السرجاني، ص١٧٨).

لذلك جرت مساعي حميدة من اجل التوصل إلى إيجاد حل سلمي للنزاع بين قطر والبحرين بالوسائل السلمية في إطار المساعي الحميدة، حيث بدأت عام ١٩٧٨م بوساطة المملكة العربية السعودية بعد موافقة كل من أميري قطر والبحرين، ونتج عن هذه الوساطة اجتماع ثلاثي في عام ١٩٨٢م بعد طلب مجلس التعاون الخليجي استمرار مساعي المملكة العربية السعودية لحل الخلاف، حيث تم الاتفاق على مجموعة مبادئ لإطار عمل حتى تتم التسوية.

وفي نهاية عام ١٩٨٥م بدأت الحكومة البحرينية بإقامة جزيرة اصطناعية في مياه الديبل واستمرت ببناء منشآت عسكرية، وقد احتجت الحكومة القطرية على ذلك، وفي عام ١٩٨٦م نزلت بعض القوات العسكرية القطرية في الجزيرة لإيقاف العمليات التي تقوم بها الحكومة البحرينية، وفي ١٩٨٦/٤/٣٠م احتجت دولة البحرين واستنكرت ما وصفته بالاحتلال القطري، بحيث اعتبرته مساساً بالعلاقات الأخوية بين البلدين، وفي عام ١٩٨٦ من شهر أيار انتهى الأمر باتفاق برعاية كلاً من السعودية وعُمان والإمارات بموجبه انسحبت القوات العسكرية للبلدين إلى مواقعها السابقة في ١٩٨٦/٦/١٥م، وقد قام ولي عهد البحرين في عام ١٩٨٨ بزيارة إلى دولة قطر بنقل نص إلى ولي عهد دولة قطر، حيث تمت دراسة هذا النص من كلا الطرفين وتمت الموافقة عليه وسمي بعد ذلك " بالصيغة البحرينية " وتتضمن موافقة الطرفين على عرض النزاع على محكمة العدل الدولية في حالة عدم الوصول إلى تسوية سلمية سليمة للنزاع (ساعاتي، ١٩٩٧، ص١٥٠).

وقد كان للوساطة السعودية دوراً بارزاً في توقيع الطرفان اتفاق آخر في ١٩٩٠/١/٢٥م، حيث أكدت فيه السعودية على أهمية التوصل إلى حلول سلمية تنهي النزاع بين الطرفين، واستمرت المساعي السعودية حتى أيار من عام ١٩٩١م بهدف التوصل إلى حل مقبول لدى الطرفين لإنهاء النزاع الحاصل بينهما، وإذا لم ينته النزاع يجوز للبلدين أن يرسلا الموضوع إلى محكمة العدل الدولية، بعد ذلك تعثرت الوساطة السعودية، بحيث عرضت قطر النزاع على محكمة العدل الدولية في ٨/٧/ ١٩٩١ مما زاد الوضع تصعيداً بين البلدين (أبو الفضل،١٩٩٣، ص٢٣٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طلبت قطر من محكمة العدل الدولية حسم الخلاف الحدودي مع دولة البحرين ومعالجة القضايا التالية:

السيادة على مجموعة جزر حوار.

السيادة على منطقة فشت الدبيل، وقطعة جرادة.

القيام بتحديد الحدود البحرية بين دولة قطر ودولة البحرين وتحديد المياه الإقليمية لكلا الطرفين (الخيرو،٢٠٠١، ص١٠).

وبنت دولة قطر تبريرها القانوني بتحويل الخلاف إلى محكمة العدل الدولية على أساس الاتفاقيتين اللاتين تمتا بين الطرفين في كانون أول ١٩٨٧م وكانون الأول ١٩٩٠م.

وأصدرت المحكمة الدولية في تشرين الأول ١٩٩١م قراراً يقضي بتأجيل دراسة قضية النزاع بين دولة قطر ودولة البحرين لعام ١٩٩٢م، وأكدت على أن تتقدم حكومة البحرين بطلب مماثل، حيث أن البحث في هذا النزاع يتطلب الحصول على طلب من الطرفين، ما لم يترتب على النزاع القائم مضاعفات إقليمية، ولكن البحرين استمرت على موقفها الرافض لخيار التحكيم الدولي (مرهون، ١٩٩٢، ص٥٧).

وعبرت البحرين عن رفضها لولاية المحكمة وعدم اختصاصها بنظر النزاع استناداً إلى الاتفاقيتين سالفتي الذكر في رسائل بعثت بها إلى محكمة العدل الدولية في ١٤ تموز و ١٨ أب ١٩٩١م (الرشيدي، ١٩٩٣، ص١٨٦).

واعتبرت دولة البحرين أن عرض القضية على محكمة العدل الدولية يجب أن يتم من خلال طلب مشترك للبلدين وذلك وفق الاتفاق المبرم بينهما في كانون الأول ١٩٩٠م، الذي تعهدت فيه الدولتان بالتشاور مع المملكة العربية السعودية، وتأكيداً لهذا الموقف قامت البحرين بتقديم مبادرة في تموز عام ١٩٩٢م لحل النزاع القائم وفقاً للوسائل القضائية، بحيث يتم تقديم الطلب بصفة مشتركة تشمل جميع النقاط المتنازع عليها، حتى تستطيع المحكمة النظر في جميع الجوانب محل النزاع، ولكن هذه المبادرة لم تجد قبولاً من قطر، التي استمرت في مساعيها المنفردة لدى محكمة العدل الدولية (بدوي، ٢٠٠١، ص٢٠٥).

وقد قامت دولة قطر عام ١٩٩٨م بسحب (٨٢) وثيقة كانت قد قدمتها إلى محكمة العدل الدولية لإثبات حقها في المناطق المتنازع عليها، ومن ثم فتح المجال من أجل عقد جلسات استماع للمرافعات الشفوية من قبل الطرفين (بدوي، ٢٠٠١، ص٢٠٥).

وقد أصدرت محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار ٢٠٠١م حكمها الفاصل في النزاع القطري البحريني المتعلق بادعاءات كل من الدولتين " قطر والبحرين " السيادة على الجزر المتنازع عليها، حيث جاء منطوق الحكم فيما يتعلق بالطرفين على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يختص بدولة قطر:

قضت المحكمة بالإجماع وبالأغلبية بسيادتها على منطقة الزيارة، وذلك استناداً إلى تفسيرها للاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، وإلى السلوك الذي اتبعه الطرفان المتنازعان، وقالت المحكمة بأن سلطة شيخ قطر على هذه المنطقة قد تعززت بالتدرج بعد عام ١٨٦٨م. ثم أعترف بها بمقتضى الاتفاق الانجليزي العثماني عام ١٩١٣م، حتى تم تثبيتها بصورة نهائية في عام ١٩٣٧م ن كما توصلت المحكمة في هذا الخصوص إلى عدم وجود أي دليل إثبات مقنع يساعد في الاستنتاج بأن عشيرة "النعيمي" التي استقرت في المنطقة بأنها قد مارست سلطات سيادية بالنيابة عن شبح البحرين، وعلى هذا الأساس رفضت محكمة العدل الدولية ادعاءات البحرين المبنية على مقولة أن الزيارة قد خضعت فيما مضى للسيادة البحرينية.

وقضت المحكمة بسيادة قطر على جزيرة جنان وما يعرف بحد جنان حيث صوت (١٣) قاضياً مع القرار مع اعتراض (٤) قضاة.

وقضت المحكمة بسيادة قطر على منطقة فشت الديبل، حيث صوت القضاة بالإجماع على القرار، كما قضت المحكمة وبالإجماع بأحقية قطر بالتمتع بحقوق المرور في المياه الإقليمية البحرينية التي تفصل جزيرة حوار وتوابعها عن باقي الجزر البحرينية الأخرى، وذلك طبقاً لقواعد القانون الدولي المعمول.

فيما يختص بدولة البحرين:

قضت المحكمة بأغلبية الأصوات بسيادتها على جزر حوار، حيث صوت (١٢) قاضياً مع القرار واعترض (٥) قضاة، حيث ركزت محكمة العدل الدولية على القرارات ذات الصلة التي أصدرتها الحكومة البريطانية، معتبرة أن هذه القرارات لم تكن خالية من القيمة القانونية التي لها دلالاتها المعتبرة في هذا الخصوص، كما عولت على السلوك الذي اتبعته الدولتان في هذا الأمر، ورأت غالبية هيئة المحكمة أن كلاً من دولة قطر ودولة البحرين قد وافقتا على وجهة النظر البريطانية بشأن السيادة على جزر حوار، والتزمتا بذلك حتى عام ١٩٧١م، وبناءً على ذلك رفضت المحكمة ادعاءات الحكومة القطرية بأن جزيرة " حوار" وتوابعها تدخل ضمن السيادة القطرية، بالنظر إلى قربها الجغرافي وانسجام طبيعتها الجيولوجية مع طبيعة وإقليم دولة البحرين.

وقضت المحكمة بسيادة البحرين على قطعة حرادة بالأغلبية، حيث صوت (١٢) قاضياً مع القرار، واعتراض (٥) قضاة.

وتضمن حكم المحكمة نصاً يتعلق بإعادة ترسيم بعض أجزاء الحدود البحرية بين دولة قطر ودولة البحرين (الرشيدي، ١٩٩٣، ص١٨٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خريطة رقم (٢) تبين ترسيم الحدود بين قطر والبحرين

المطلب الثاني :الأزمة القطرية – الخليجية: نشأتها وأسبابها

أولاً: نشأتها:

يرجع تاريخ الصراع الخليجي – القطري إلى حقب تاريخية من القرن العشرين، وتعود جذورها إلى بداية انفصال تلك الأمارات من الاستعمار البريطاني، وتشير المذكرات التاريخية في شبة الجزيرة العربية، بأن السعودية والإمارات حاولا ضم أمارة قطر في بدايتها التأسيسية الأولى، وكانت السعودية تطالب بضم قطر إلى حدودها الجغرافية باعتبارها جزء من إقليم الإحساء التابع للمملكة العربية، واستمرت الأخيرة بهذا المطلب حتى تدخلت المملكة المتحدة "الاستعمار البريطاني" آنذاك لكبح أطماع السعودية في أمارة قطر؛ لتعترف المملكة العربية بحدود قطر بموجب اتفاقية ترسيم الحدود التي عقدت بين البلدين في عام ١٩٦٥ (الرشيدي، ١٩٩٣، ص١٨٣).

مع ذلك بقيت مشكلة المناطق المتنازع عليها عالقة بين الدولتين، لاسيما الحدود الجغرافية، بعد ذلك حاولت السعودية محاصرة قطر باتفاق سعودي – إماراتي، تم بموجبه تنازل السعودية عن أجزاء من "واحة البريمي" للإمارات العربية المتحدة، مقابل الشريط الساحلي المعروف " بخور العديد" والذي أصبح حاجزًا حدوديًا طبيعيًا بين قطر والإمارات، وذلك من أجل أجبار القطرين على المرور بالأراضي السعودية في الوصول إلى الإمارات، وقد طال الخلاف بين قطر ودول الخليج ليصل إلى البحرين، واشتد الخلاف بين الدولتين تحديدًا على منطقة "الزبارة" التي كانت تابعة للبحرين، ليستمر الخلاف القطري البحريني، بسبب عدم اعتراف قطر بقرار الاستعمار البريطاني الذي منح بموجبه البحرين "أرخبيل جزر حوار" إلى البحرين، لتسعى قطر بعد ذلك إلى السيطرة على مجموعة جزر "حوار وفشت الديبل" وجزر أخرى صغيرة تابعة للبحرين، تشكل في مجموعها ثلث مساحة البحرين. لتستمر المواجهة القطرية بعد ذلك في السر، وتراوحت العلاقة بين قطر وجيرانها بحالات مد وجزر بسبب النزاع الحدودي. (بدوي، ٢٠٠١، ص٢٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أسباب الأزمة:

برزت الخلافات القطرية – الخليجية تجاه مجموعة من القضايا والتغير في السلوك القطري ، حيث كان من أبرزها التقارب القطري الإيراني والأخوان المسلمين (العازمي، ٢٠١٥، ص١٢٢).

وقد انتقل الصراع القطري – الخليجي فيما بعد من صراع جغرافي ونزاع حدودي بين الأمارات الناشئة إلى صراع سياسي، لاسيما بين السعودية وقطر التي دخلت في معركة نزاع حدودي عام ١٩٩٢، تمكنت السعودية من خلالها باحتلال منطقة "الخفوس"، لتتهم قطر بعد ذلك السعودية بتدبير الانقلاب الفاشل عام ١٩٩٥، وفي عام ٢٠١٤ قررت السعودية والإمارات والبحرين سحب سفرائهم من قطر؛ وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر بشأن الانقلاب العسكري في مصر، إذ ترى السعودية بأن الدعم القطري لحكومة الإخوان برئاسة "محمد مرسي" هو تهديد لأمنها القومي، فضلاً عن الاتهام السعودي لقطر بدعمها للحوثيين، الأمر الذي أدى بالسعودية للقيام بجملة تدابير ضد قطر إذ لم تلتزم بمقررات مجلس التعاون الخليجي وبالمطالب السعودية، وكان أبرزها سحب السفراء ومنع الطائرات القطرية من استخدام المجال الجوي للمملكة وإغلاق الحدود البرية، فضلاً عن إلغاء عضوية قطر من مجلس التعاون الخليجي ومن الجامعة العربية بالاتفاق مع مصر، قبل أن يتدخل أمير الكويت ويطلب من الرياض أن تتمهل في اتخاذ التدابير، ليعلن مجلس الوزراء القطري عدم قبوله بمنطق الإملاءات، لاسيما بعد سحب دول الخليج متمثلة في (السعودية والإمارات والبحرين) سفرائها من الدوحة، ليرافق هذا الصراع- صراع هيمنة ونفوذ وتنافس بين السعودية وقطر في منطقة الخليج.((العيساوي، ٢٠١٧، ص٥).

وقد تصاعد التنافس السياسي بين قطر والسعودية في الآونة الأخيرة في المنطقة، لاسيما بعد تصاعد ثورات الربيع العربي، وقد شكل تغيير النظام السياسي في مصر محور الخلافات القطرية – السعودية، ففي الوقت الذي تعتمد السعودية إلى كسب الحركات والفصائل الإسلامية السلفية، تسعى قطر إلى دعم الحركات الاخوانية وحزب الله والقاعدة، والاعتماد على هذه الحركات في تقوية دورها السياسي في المنطقة من أجل كسب النفوذ، لاسيما في النزاعات المتعلقة بقضايا الحدود، وكذلك شكلت الأزمة السورية محور التنافس بين الطرفين من خلال الدعم المقدم للجماعات المسلحة، وأرادت قطر الاستفادة سياسيا واقتصاديا واستراتيجياً من خلال توظيفها للازمة السورية واكتسابها دورا إقليميا موازيا للدور السعودي في المنطقة، فبادرت إلى دعم الجماعات المسلحة في سوريا، ومحاولتها أخونة الأنظمة العربية الناشئة، فضلاً عن الصورة الناعمة التي بادر القطريون إلى تلميعها لدى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وتشكيل سياسة خليجية مستقلة عن الهيمنة السعودية، من خلال زرع توجهات قطرية خاصة داخل مجلس التعاون الخليجي، وبذلك بدأت الدوحة تتحرر تدريجياً من قيود مجلس التعاون الخليجي وبنود اتفاقيته الأمنية، مما آثار قلق الرياض من دور إقليمي لقطر في المنطقة، قد يشكل تهديدا وتحديا للدور السعودي، لاسيما وان الدوحة تسير عكس ما تريد الرياض، سواء في العلاقة مع خصومها التقليدين كأنظمة سياسية مثل إيران أو حركات مسلحة مثل جماعة إخوان المسلمين وغيرها من الحركات السلفية (العازمي،٢٠١٥، ص١١٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المواجهة الحالية التي جاءت بعد زيارة الرئيس الأمريكي للسعودية، فهي تفسير للتراكمات التاريخية والمواجهات السياسية والإعلامية بين الطرفين، لاسيما وأن هناك شعور خليجي بأن قطر تجاوزت في تأثيرها ودورها الإقليمي حجمها الطبيعي والجغرافي، وأن سياساتها الداعمة للثورات العربية تمثل خروجا عن المبادئ التقليدية المعتمدة في دول الخليج، فضلاً عن ذلك، فأن السعودية غير مستعدة بأن تتقاسم الدور الإقليمي أو الخليجي في المنطقة مع قطر أو غيرها من دول الخليج. ولهذا ربما تستمر المواجهة السياسية والإعلامية بين الإجماع الخليجي وقطر في ظل السياسة التي تتبعها الدوحة إقليمياً ودولياً، ومعاكستها للتوجهات التقليدية الخليجية، وهذا قد ينذر بتفكيك مجلس التعاون الخليجي وإتباع سياسة المحاور الإقليمية، ولربما تكون إيران أحد أقطاب هذه المحاور، ولكن من المستبعد أن يصل هذا الصراع إلى مرحلة الصدام المباشر أو المواجهة العسكرية، لذلك ستكون المواجهة الغير مباشرة والحرب بالوكالة حاضرة في الخطوات القادمة بين الطرفين لا سيما في اليمن وسوريا (العيساوي، ٢٠١٧، ص٦).

وفي العقد الأخير من القرن العشرين اتخذت قطر سياسة الاهتمام بالقضايا السياسية في الوطن العربي بشكل واضح ولافت للنظر، ودعمت هذا الاهتمام بالدور الإعلامي من خلال الطفرة الإعلامية وتطوير الإعلام المرئي عبر تحديث تكنولوجيا الفضائيات وتوسعها الشاسع عبر الأقمار الصناعية، وعلى أثرها قامت بإنشاء قناة الجزيرة الإعلامية التي أخذت صداً إعلامياً وإعلانياً كبيراً في الوطن العربي، الذي كان يفتقر لقناة مستقلة لا ترتبط بحكوماتها بشكل مباشر (الفاضل، ٢٠١٥، ص١٢).

تشكلت قناة الجزيرة الإعلامية عام ١٩٩٦م والتي ضمت عدة قنوات إلا أن أبرزها هي القناة الأولى الناقلة للأخبار والتي اهتمت بنقل أحداث العالم العربي بشكل كبير، والتي ضمت البرامج ذات التوجه الفريد من نوعه في العالم العربي، وكان أساس تلك البرامج يقوم على طابع الانتقاد والرأي حوار الرأي الآخر، وهذه البرامج وكانت تتعاكس مع سياسات الدول العربية (التميمي، ٢٠١٢، ص٨٣).

هذا ما جعل من تلك القناة ذات اهتمام للمواطن العربي، حيث توهم المواطن العربي أن من خلال إثارة الانتقادات والتصدي لسياسات الحكومات العربية، حلاً له للخلاص منها والانقلاب على شرعيتها، التي سوف تحقق له الأحلام التي لم تحقق بعد، وقد كان من أبرز الداعمين لقناة الجزيرة الإعلامية عام ١٩٩٦م هو أمير قطر الشيح حمد بن خليفة آل ثاني، والذي قام بانتداب الإعلاميين من الهيئة البريطانية للإذاعة والتلفزيون والتي لم تدم طويلاً حيث تم إعادتها في عام ٢٠٠٨م، كما أن للشيخ حمد بن خليفة دوراً كبيراً في تأسيس قناة الجزيرة حيث دعمها بمنحة قدرت ب (١٤٠) مليون دولاراً أمريكياً، ومن ثم استمر الدعم من قبل الحكومة القطرية، وفي مرحلة وجيزة أثبت قناة الجزيرة هيمنتها الإخبارية على المشاهد العربي في فترة وجيزة.

لعل صدى قناة الجزيرة الإخبارية بات عالمياً من خلال العلامة التجارية التي انفردت بها تلك القناة وباتت تنافس أشهر العلامات التجارية والإعلامية الإخبارية، حيث حصلت تلك العلامة التجارية في عام ٢٠٠٥م على المركز الخامس من أشهر وأقوى العلامات التجارية ذات النفوذ والتأثير، كما أنها أصبحت تتبوأ المراكز المتقدمة لقنوات الإخبار العالمية مثل قناة CNN و BBC، تلك القنوات العالمية بلغاتها المتعددة والمنتشرة بشكل شاسع في العالم وذات الخبرة التي لا تقل عن ٥٠ عاماً في مجال الإخبار والإعلام بشتى أنواعه (التميمي، ٢٠١٢، ص٨٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوم ٥ حزيران/ يونيو الماضي قطعت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، علاقاتها مع قطر، وفرضت الدول الثلاث الأولى عليها حصارا برياً وجويًا؛ لاتهامها بدعم الإرهاب"، على الرغم من أن قطر نفت صحة اتهامها "بدعم الإرهاب"، وشدّدت على أنها تواجه حملة افتراءات وأكاذيب تهدف إلى فرض الوصاية على قرارها الوطني (صحيفة بي بي سي، ٢٠١٧)

وقد أمهلت الدول الخليجية قطر ١٠ أيام لتنفيذ قائمة مطالب تحتوي على ١٣ بنداً، بينها إغلاق قناة "الجزيرة"، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع إيران، والتوقف عن دعم الإرهاب، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية، وتسليم مطلوبين لديها، وقد أعلنت قطر رفضها لهذه المطالب، وإن هذه المطالب تمسّ سيادة قطر واستقلاليتها(صحيفة عربي ٢١ نت، ٢٠١٧).

ثالثاً: المواقف الدولية:

لقد تواصلت الردود الدولية بخصوص قرارات الدول الخليجية اتجاه دولة قطر، فمنها من قطع علاقاته مع قطر، ومنها من التزم بالحياد، بحيث أصبحت هذه الدول تراقب الموقف، ومنها من دعا إلى المحافظة على الوحدة الخليجية وتسوية خلافتهم بالطرق الدبلوماسية، وقد صرحت بعض الدول على أنها على استعداد للتدخل للقيام بدور الوسيط لإنهاء وحل هذا النزاع القائم بين قطر والدول الخليجية (وكالة عربي ٢١، ٢٠١٧). أما عن الموقف الروسي فقد صرحت بأن قيام عدد من الدول بقطع علاقاتهم مع قطر هو قرار خاص بكل دولة من هذه الدول، حيث دعت كافة الأطراف المتنازعة إلى تسوية خلافاتهم بالطرق الدبلوماسية (العربية نت، ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :دور الدبلوماسية في حل الأزمة القطرية - الخليجية

لا شك أن معظم الدول تسعى إلى تحقيق أهدافها والمحافظة على مصالحها من خلال عدة مستويات سياسية واقتصادية وتجارية، وحماية أمنها القومي من خلال أي تهديدات سواء كانت خارجية أو داخلية، وبالتالي يكون لأي دولة مصلحة عليا في التفاعل والاتصال مع المحيط الإقليمي أو الدولي من اجل تحقيق هذه الهداف والمصالح، ولذلك كان هناك دوراً مهماً للدبلوماسية في حل النزاعات القطرية – الخليجية (الشمري، ٢٠١٥، ص٥٧).

لذلك سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: الوسائل التي استخدمت في حل النزاعات القطرية- الخليجية قبل الأزمة الحالية.

المطلب الثاني: الوسائل التي استخدمت في حل الأزمة القطرية – الخليجية.

المطلب الأول :الوسائل التي استخدمت في حل النزاعات القطرية- الخليجية قبل الأزمة الحالية

أولاً: النزاع القطري – السعودي:

أكدت المملكة العربية السعودية عن رغبتها في التفاوض مع قطر لإنهاء الأزمة بين البلدين، بحيث تلتزم السعودية ببنود اتفاقية ١٩٦٥م، كما أعلنت عن رفضها التام للقرار القطري الذي صدر من طرف واحد بوقف العمل باتفاقية العمل لعام ١٩٦٥م، وقد تدخلت عدة وساطات للتوفيق بيد الدولتين، بحيث استطاعت الواسطة المصرية أن تجمد الخلاف بين الدولتين دون أن تتمكن من إيجاد حل نهائي للأزمة، فقد قام الرئيس المصري بجولة ما بين الدولتين عام ١٩٩٢م، وبعد عدة جولات واجتماعات بين الرؤساء الثلاث، تم توقيع بيان ثلاثي في المدينة المنورة، بحيث نص البيان الموقع بينهما على تشكيل لجنة سعودية قطرية مشتركة يناط بها تنفيذ جميع وبنود اتفاق ١٩٦٥م، كذلك إضافة خريطة موقعة من قبل الطرفين لاتفاق عام ١٩٦٥م، بحيث يبين فيها الحدود النهائية والملزمة لكلا الطرفين (شحاتة، ١٩٩٣، ص٢٦٦).

وفي نهاية شهر حزيران من عام ١٩٩٥م، تعمدت دولة قطر بإغلاق الحدود مع السعودية بعد تولي الشيخ حمد بن خليفة مقاليد الحكم في قطر، فقد امتدت التأثيرات السلبية لأزمة الحدود إلى رفض قطر تعين السفير السعودي " جميل الحجيلان" أميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي، لأن قطر كانت قد رشحت السفير القطري عبد الرحمن العطية إلى هذا المنصب، بحيث اتهمت قطر السعودية بفرض أميناً سعودياً للمنظمة (إدريس، ٢٠٠٠، ص٥٣٨).

وفي نهاية شهر نيسان من عام ١٩٩٦م أعلنت كلاً من السعودية وقطر، على أنهما توصلا إلى اتفاق نهائي بشأن ترسيم الحدود بين الدولتين، بفضل جهود ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وفي عام ١٩٩٩م وقعت السعودية وقطر الخرائط الأولية التي تظهر الحدود البرية الجديدة، وتقسيم المياه الساحلية في منطقة دوحة سلوى الغنية بالغاز والنفط (إسماعيل، ٢٠١٠، ص٥٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١) يبين عدداً من الجولات التفاوضية بين السعودية وقطر

١٩٦٥	تم عقد اجتماع توافقي بين السعودية وقطر حول ترسيم الحدود حيث شهدت انفراجاً في العلاقة بين الدولتين، والتي قسمت دوحة سلوى مناصفة بينهما.
١٩٩٢	قام الرئيس المصري بجولة ما بين الدولتين، بحيث تم توقيع على بيان ثلاثي في المدينة المنورة نصت على تشكيل لجنة سعودية قطرية مشتركة.
١٩٩٥	تم عقد اجتماع بين الدولتين بهدف التوصل إلى اتفاق ينهي الخلاف الحدودي، وقد توقيع على الخريطة النهائية وفقاً للاتفاق الحدودي المبرم بين البلدين.
١٩٩٦	وفي نهاية شهر نيسان من عام ١٩٩٦م أعلنت كلاً من السعودية وقطر، على أنهما توصلا إلى اتفاق نهائي بشأن ترسيم الحدود بين الدولتين، بفضل جهود ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز
١٩٩٩	وقعت السعودية وقطر الخرائط الأولية التي تظهر الحدود البرية الجديدة، وتقسيم المياه الساحلية في منطقة دوحة سلوى الغنية بالغاز والنفط

ثانياً: النزاع القطري- البحريني:

اعتبرت دولة البحرين أن عرض القضية على محكمة العدل الدولية، يجب أن يتم من خلال طلب مشترك للبلدين، وذلك وفق الاتفاق المبرم بينهما في كانون الأول ١٩٩٠م، الذي تعهدت فيه الدولتان بالتشاور مع المملكة العربية السعودية، وتأكيداً لهذا الموقف قامت البحرين بتقديم مبادرة في تموز عام ١٩٩٢م لحل النزاع القائم وفقاً للوسائل القضائية، بحيث يتم تقديم الطلب بصفة مشتركة تشمل جميع النقاط المتنازع عليها، حتى تستطيع المحكمة النظر في جميع الجوانب محل النزاع، ولكن هذه المبادرة لم تجد قبولاً من قطر، التي استمرت في مساعيها المنفردة لدى محكمة العدل الدولية (بدوي، ٢٠٠١، ص٢٠٥).

وذكرت وزارة الخارجية القطرية في أواخر أيلول ١٩٩٢م، أنها قامت بتسليم مذكرة إلى محكمة العدل الدولية عرضت فيها موقفها من النزاع مع البحرين على جزر حوار، وقد ذكرت محكمة العدل الدولية في لاهاي في ٩ تموز عام ١٩٩٣م أنها ستبدأ جلساتها من أجل بحث الخلاف بين قطر والبحرين في ٢٨ شباط عام ١٩٩٤م، وقامت البحرين في أدار عام ١٩٩٤م بالطعن في صلاحية محكمة العدل الدولية بلاهاي في البت في النزاع القائم مع قطر، حيث قال ممثلها لدى محكمة العدل الدولية في آخر يوم من المرافعات حول صلاحية محكمة العدل الدولية، وما إذا كان يمكنها قبول الطلب الذي تقدمت به قطر، وأن حكومة البحرين يؤسفها أن يضطر إلى الطعن في صلاحية محكمة العدل الدولية، بيد أنه لا يمكنها أن تقبل محاولة قطر جرها إلى محكمة العدل الدولية من دون موافقتها، وبشروط لا تصب في مصلحتها (مرهون، ١٩٩٧، ص١٦٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢) يبين عدداً من الجولات التفاوضية بين قطر والبحرين

١٩٧٨	جرت مساعي حميدة من اجل التوصل إلى إيجاد حل سلمي للنزاع بين قطر والبحرين بالوسائل السلمية في إطار المساعي الحميدة، حيث بدأت عام ١٩٧٨م بوساطة المملكة العربية السعودية بعد موافقة كل من أميري قطر والبحرين، ونتج عن هذه الوساطة اجتماع ثلاثي في عام ١٩٨٢م بعد طلب مجلس التعاون الخليجي استمرار مساعي المملكة العربية السعودية لحل الخلاف، حيث تم الاتفاق على مجموعة مبادئ لإطار عمل حتى تتم التسوية.
١٩٨٦	انتهى الأمر باتفاق برعاية كلاً من السعودية وعُمان والإمارات بموجبه انسحبت القوات العسكرية للبلدين إلى مواقعها السابقة في ١٩٨٦/٦/١٥
١٩٨٨	قام ولي عهد البحرين في عام ١٩٨٨ بزيارة إلى دولة قطر بنقل نص إلى ولي عهد دولة قطر، حيث تمت دراسة هذا النص من كلا الطرفين وتمت الموافقة عليه وسمي بعد ذلك " بالصيغة البحرينية " وتتضمن موافقة الطرفين على عرض النزاع على محكمة العدل الدولية في حالة عدم الوصول إلى تسوية سلمية سليمة للنزاع
١٩٩٠	كان للوساطة السعودية دوراً بارزاً في توقيع الطرفان اتفاق آخر في ١٩٩٠/١/٢٥م، حيث أكدت فيه السعودية على أهمية التوصل إلى حلول سلمية تنهي النزاع بين الطرفين، واستمرت المساعي السعودية حتى أيار من عام ١٩٩١م بهدف التوصل إلى حل مقبول لدى الطرفين لإنهاء النزاع الحاصل بينهما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني :الوسائل التي استخدمت في حل الأزمة القطرية – الخليجية

من الوسائل التي تم استخدامها لإيجاد حلول للأزمة الخليجية الوساطة والمساعي الحميدة، وهي جهود تبذلها جهة معينة للتوسط بين طرفين متنازعين من خلال العمل الحثيث على تهيئة الأجواء لدخول المتنازعين في مفاوضات لفض النزاع فيما بينهما أعلنت تركيا في عن استعدادها في أن تلعب دور الوسيط ما بين قطر – والدول الخليجية، إلا أنها لم تلقى الآذان الصاغية لطلبها، بسبب مواقف الدول الخليجية الرافض لهذه الوساطة، ما يدل على ضعف علاقاتها مع الدول العربية ، إلا أن حكومة قطر أبدت استعدادها بالحلول السلمية لأزمتها مع الدول الخليجية، لذلك أوقفت قناة الجزيرة استهداف المملكة العربية السعودية، واتجهت نحو دولة الإمارات العربية المتحدة باستهدافها إعلامياً ، لأنها تنافس قطر على دور الوصافة في الخليج العربي، كذلك كان للتقارب القطري مع جماعة الأخوان المسلمين الأثر الكبير في زيادة حدة التوتر بين قطر – والدول الخليجية، حيث دعمت بشكل مطلق جماعة الأخوان المسلمين في الدول العربية (اللباد، ٢٠١٧).

وفي عام ٢٠١٤، أجرى أمير الكويت عدة مفاوضات وجولات والتي كان يترأسها محاولاً إنهاء الأزمة بين الدول الخليجية وقطر، بحيث توج هذه المفاوضات بعودة السفراء إلى قطر، هذا وقد أعلن خلال قمة مجلس التعاون الخليجي أنّ النزاع القطري – الخليجي قد انتهى (المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، ٢٠١٧).

كان لدولة الكويت دوراً هاماً في بداية ظهور النزاع القطري – الخليجي، حيث شهدت تحركاً ونشاطاً دبلوماسياً لاحتواء فتيل الأزمة ما بين قطر والدول الخليجية، حيث بدأ الشيخ صباح الأحمد أمير دولة الكويت بدور الوسيط لتفادي وإنهاء فتيل الأزمة، حيث طلب أمير قطر من الشيخ صباح الأحمد التحرك لإنهاء فتيل الأزمة وتهدئة النزاع، فقد أجل أمير قطر الشيخ تميم خطاباً له كان من المقرر أن يلقيه، لإعطاء الشيخ صباح الأحمد الفرصة لاحتواء فتيل الأزمة بين قطر والدول الخليجية، وإيجاد حلول وسطية خوفاً من عدم التصعيد الخليجي ضد قطر (صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١٧)".

لذلك قام أمير الكويت بزيارة إلى السعودية ودولة قطر، محاولاً تفادي التصعيد وإنهاء النزاع بينهما، وأن الكويت سوف تقوم بدور الوسيط لتعزيز أواصر التعاون والأخوة بين قطر والدول الخليجية (وكالة الإنباء الكويتية، ٢٠١٧).

وقد أصدرت الحكومة القطرية بيان ترحب بدور الوساطة الكويتية، بحيث تثمن الدور الذي يقوم به أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد في تعزيز مسيرة العمل العربي عامةً، والعمل الخليجي خصوصاً في دعوته لإنشاء مجلس لفض النزاع القطري – الخليجي (وكالة الأنباء الكويتية، ٢٠١٧).

يعتبر أمير الكويت الشيخ صباح الصباح، من القادة المخولين للقيام بدور الوساطة بين قطر – والدول الخليجية، حيث يتصف هذا القائد بأنه لا يمل من تأدية واجبه، حيث يستطيع أن يتنقل ما بين الدول الخليجية دون كللاً أو مللاً، فهو ليس مجرد وسيط، فهو يستطيع الاستفادة من معايير الجذب الثقافية والدينية والتي ترضي مختلف أطراف الدول الخليجية، لذلك تعكس الوساطة الكويتية مقاربة غاية في الأهمية من الناحية الثقافية لحل الأزمة من شأنها تسهيل الحوار والمصالحة في هذه المراحل المبكرة من الأزمة، وتُعتبر الكويت – خلافاً لأي دولةٍ أخرى – وسيطاً راسخاً، نظراً لدورها الريادي في حلّ أزمات سابقة، إذ تدرك القيادة فيها فارق السلطات السياسية والاقتصادية والدينية في منطقة الخليج العربي (المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، ٢٠١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد أعلنت كل من المملكة العربية السعودية، والبحرين، والإمارات قطع علاقاتهم بشكل كامل مع قطر في شهر ٦ / ٢٠١٧، حيث اتهمت هذه الدول الحكومة القطرية بدعم وتمويل الجماعات الإرهابية، ومحاولتها زعزعة استقرار هذه الدول، وبعد مرور ثمانية أشهر من دور الوساطة الكويتية والتي أصبحت غير مجدية، إلا أن دولة الكويت حاولت عدم ترك طرفي الأزمة، بحيث أصبحت من الواضح إن العلاقات الكويتية – القطرية أخذت بالنمو والازدياد، مما أدى إلى اتهام دولة الكويت من بعض الدول الخليجية إلى أنها تميل إلى قطر في النزاع الدائر بينهما (وكالة الأنباء الكويتية، ٢٠١٧).

لذلك فإن هناك إجماع كبير على أن النزاع القطري- الخليجي يضر بكافة الأطراف المتنازعة، ولهذا فإنه من الضروري حل هذا النزاع بأسرع وقت، لأنه من الممكن أن تخسر هذه الدول المليارات من الدولارات، بسبب تأثر التجارة الخارجية بينهم، كذلك تأثر أسعار الطاقة على اقتصاد هذه الدول (وكالة الأنباء الكويتية، ٢٠١٧).

كذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ترغب بالقيام بدور الوساطة لإنهاء فتيل النزاع القطري- الخليجي، بعد أن صرحت سابقاً بأنها تقف إلى جانب الدول الخليجية ضد دولة قطر، وسرعان ما تراجع عن هذا الموقف، فقد تبين لنا التصريحات المتناقضة بين تصريحات الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته، مما قد يؤدي إلى عدم فعالية دور الوساطة التي سوف تقوم بها أمريكيا (brookings. 2017).

جدول رقم (٣) يبين عدداً من اللقاءات التفاوضية والمساعي الحميدة بين قطر والدول الخليجية

٢٠١٤	أجرى أمير الكويت عدة مفاوضات وجولات والتي كان يترأسها محاولاً إنهاء الأزمة بين الدول الخليجية وقطر، بحيث توج هذه المفاوضات بعودة السفراء إلى قطر
٢٠١٧	قام أمير الكويت بزيارة إلى السعودية ودولة قطر، محاولاً تفادي التصعيد وإنهاء النزاع بينهما، وأن الكويت سوف تقوم بدور الوسيط لتعزيز أواصر التعاون والأخوة بين قطر والدول الخليجية
٢٠١٧	قام وزير الخارجية الأمريكي بزيارة للكويت ثم قطر لإيجاد حل للازمة في الخليج العربي
٢٠١٧	وزير الخارجية التركي يزور قطر في محاولة لتهدئة الخلاف القائم بين الدول الخليجية

وعلى ذلك ترى الدراسة أنه منذ بدء الأزمة الخليجية، لعبت الكويت دور الوسيط بين دول المقاطعة وقطر، عبر جهود بذلها الأمير الكويتي صباح الأحمد الصباح، إلا أن هذه الجهود لم تنجح، ولو بتضييق الفجوة في المواقف بين الطرفين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدبلوماسية في تسوية المنازعات الدولية (دراسة حالة النزاع القطري الخليجي، حيث تعتبر طرق الدبلوماسية من أنجح الطرق لحل المشكلات الدولية، وبالرغم من أن مفهوم تسوية النزاعات يعتبر من المفاهيم المستقرة في حقلي القانون الدولي والعلاقات الدولية، إلا أن تطورات النظريات العلمية والعملية أدت إلى حدوث قدر كبير من التداخل بين هذا المفهوم والعديد من المفاهيم الأخرى، مثل منبع النزاع، وإدارة النزاع، والحل السلمي للنزاع، وهو ما يتسبب الخلط بين هذه المفاهيم، وقد بينت الدراسة ما يلي:

-تعتبر المفاوضات من أنجح الوسائل الدبلوماسية في تسوية المنازعات الدولية.

تعتبر المساعي الحميدة من الطرق الدبلوماسية الحديثة والتي تطبق في حل النزاعات الدولية والتي لم يرد ذكرها في نص المادة (٣٣) من ميثاق هيئة الأمم.

-التوفيق جهد تبذله لجنة دولية تتمتع بثقة أطراف النزاع، حيث تقدم لهم حلاً تأمل في أن ينال رضاهم وقبولهم، ولذلك فهو ليس مجرد عمل تمهيدي لحل الخلاف القائم بين طرفين أو أكثر بالتوفيق فيما بينهم.

-ظهر النزاع السعودي القطري بعد اكتشاف النفط، إذ تمحورت حول السيطرة على " خور العديد " وهو خليج صغير في جنوب قطر، ويعود التاريخ لهذا النزاع إلى سنة ١٩٣٥م، عندما منح أمير قطر عدة شركات بريطانية امتيازاً للتنقيب عن النفط في هذه المنطقة، فإصر الملك عبد العزيز آل سعود على عدم السماح لهذه الشركات بالتنقيب في هذه المنطقة حتى يتم التوصل إلى ترسيم واضح للحدود بين السعودية وقطر.

-يرجع تاريخ الصراع الخليجي – القطري إلى حقب تاريخية من القرن العشرين، وتعود بواكيرها إلى بداية انفصال تلك الأمارات من الاستعمار البريطاني، وتشير المذكرات التاريخية في شبة الجزيرة العربية بأن السعودية والإمارات حاولا ضم أمارة قطر في بدايتها التأسيسية الأولى.

-تصاعد التنافس السياسي بين قطر والسعودية في الآونة الأخيرة في المنطقة، لاسيما بعد تصاعد ثورات الربيع العربي، وقد شكل تغيير النظام السياسي في مصر محور الخلافات القطرية – السعودية، ففي الوقت الذي تعتمد السعودية إلى كسب الحركات والفصائل الإسلامية السلفية، تسعى قطر إلى دعم الحركات الاخوانية وحزب الله والقاعدة.

-أن قطر اتخذت من السياسة الإعلامية درعاً لها وداعماً، وهذا ما جعل منها ملفتة للأنظار في الوقت الذي يوجد ثقل سياسي للسعودية.

-منذ بدء الأزمة الخليجية، لعبت الكويت دور الوسيط بين دول المقاطعة وقطر، عبر جهود بذلها الأمير الكويتي صباح الأحمد الصباح، إلا أن هذه الجهود لم تنجح، ولو بتضييق الفجوة في المواقف بين الطرفين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

أوصت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها:

التركيز على جانب المفاوضات لحل الأزمات، لأنه يعتبر من أنجح الطرق الدبلوماسية لإنهاء الخلافات بين الأطراف.

أن تركز الدول على الطرق الدبلوماسية وليس الطرق العسكرية لحل المشكلات بينها وبين طرف آخر.

أن تسعى الأطراف الخليجية على حل الخلافات بالطرق الدبلوماسية ضمن إطار البيت العربي الخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً: الكتب العربية:

إبراهيم، علي (١٩٩٨). العلاقات الدولية وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة.

إدريس، محمد السعيد (٢٠٠٠). النظام الإقليمي للخليج العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

إسماعيل، محمد صادق (٢٠١٠). دور المملكة العربية السعودية في العلم الإسلامي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الرياض.

الأشعل، عبد الله (١٩٩٠). العلاقات الدولية لمجلس التعاون، دار السلاسل، أبوظبي.

أبو طالب، عبد الهادي (٢٠٠٤). مسار الدبلوماسية العالمية ودبلوماسية القرن الواحد والعشرين، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء.

أبو عامر، علاء (٢٠٠٤)، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم – الدبلوماسية والإستراتيجية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

أبو عبادة، سعيد (٢٠٠٩). الدبلوماسية: تاريخها ومؤسساتها وقوانينها، دار الشيماء، فلسطين.

أبو العطا، رياض صالح (٢٠١٠). القانون الدولي العام، مكتبة الجامعة، الشارقة.

أبو هيف علي صادق (١٩٩٠). القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية.

بيطار، وليد (٢٠٠٧). القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٧.

بركات، جمال (١٩٨٥). الدبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، الرياض.

البكري، عدنان (١٩٨٦). العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

التميمي، نواف (٢٠١٢). الدبلوماسية العالمية وتكوين السمة الوطنية، نظرية التطبيق على نموذج قطر، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

الجرو، أسمهان (١٩٩٦). موجز التاريخ السياسي القديم لجنوب شبه الجزيرة العربية، مؤسسة حمادة للخدمات الدراسات الجامعية، عمان.

الحسن، عمر(٢٠١٥). مجلس التعاون لدول الخليج العربي: دواعي التأسيس من وجهة نظر الرسمية، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسين، مصطفى سلامة (١٩٨٤). العلاقات الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

حماد، كمال (١٩٩٧). النزاع المسلح والقانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

خلف، محمود (١٩٩٧). النظرية والممارسة الدبلوماسية، ط٢، دار زهران، عمان.

الرشيدي، أحمد (٢٠٠٣). التسوية القضائية للنزاع القطري البحريني ،الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

الرضا، هاني (٢٠٠٦). العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: تاريخها وقوانينها وأصولها، دار المنهل، بيروت.

الرنتيسي، محمود سمير (٢٠١٤). السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية، مركز الخليج للدراسات، الدوحة.

روسو، شارل (١٩٨٢). القانون الدولي العام، ترجمة شكر الله خليفة وعبد المحسن سعد، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.

الزياني، أمل إبراهيم (١٩٧٦). البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، ط٢، القاهرة.

زهرة، عطا محمد صالح (٢٠٠٤). في النظرية الدبلوماسية، دار مجدلاوي، عمان.

ساعاتي، أمين (١٩٩٧)، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، القاهرة، دار الفكر العربي.

سبيب، فيليب (٢٠١١). تأثير الجزيرة: كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

الشاعري، صالح يحيى (٢٠٠٦). تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الشامي، علي حسين (٢٠٠٩). الدبلوماسية : نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات، ط٤، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

شكري، عزيز (١٩٨٧). مدخل إلى القانون الدولي العام، مطبعة جامعة دمشق، دمشق.

شفيق، علي (١٩٨٩). مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت.

عبد السلام، جعفر(١٩٨٢). قانون العلاقات الدولية، دار الكتاب الجامعي، إسكندرية.

عرفة، عبد السلام صالح (٢٠٠٢). المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس.

العطية،عصام (١٩٨٢). القانون الدولي العام، ط٣، مطبعة جامعة بغداد،، بغداد.

عكرة، أنيس (١٩٨١). من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية، دار الطليعة للنشر، بيروت.

علي، صلاح أحمد هريدي (٢٠٠٣). تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوضي، بدرية عبد الله (١٩٧٩). القانون الدولي العام في وقت السلم والحرب وتطبيقه في دولة الكويت، دار الفكر، دمشق.

العيساوي، ميثاق مناحي (٢٠١٧)، قطر والمواجهة المفتوحة ضد الإجماع الخليجي، مركز الفرات للدراسات.

العيدروس، محمد حسن (٢٠٠٢). الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية، دار العيدروس للكتاب الحديث، دبي.

الفتلاوي، سهيل حسين (٢٠١٠). القانون الدولي العام في السلم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

فوق العادة، سموحي (١٩٦٠)، القانون الدولي العام، دون دار نشر.

فوق العادة، سموحي (١٩٧٣). الدبلوماسية الحديثة، دار اليقظة العربية، دمشق.

مجدلاوي، فاروق (٢٠٠٤). الدبلوماسية الوقائية في المسألة العراقية، دار روائع مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

محمد، ثامر كامل (٢٠٠٠). الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

محمد، فاضل زكي (١٩٩٢). الدبلوماسية في عالم متغير، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد.

مرهون، عبد الجليل زيد مرهون (١٩٩٧). أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت.

مصباح، زايد (١٩٩٩). الدبلوماسية ، دار الجيل، بيروت.

مقلد، إسماعيل صبري (١٩٧٩). الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق السياسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

مهنا، نصر و خلدون ناجي معروف (٢٠٠٦). تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة غريب، القاهرة.

الهاشمي، مجد (٢٠٠٩)، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.

وليكسون، جون (١٩٩٣). حدود الجزيرة العربية: قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة.

اليوسفي، أمين محمد (١٩٩٧). تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدوريات والمجلات:

أبو الفضل، محمد (١٩٩٣) ، النزاع بين قطر والبحرين، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير.

بدوي، أحمد (٢٠٠١). حكم محكمة العدل الدولية في النزاع الحدودي بين قطر والبحرين، شؤون خليجية، مج٣، العدد ٢٥، ربيع.

الخطيب، عمر (١٩٨٥). الدبلوماسية والمفاوضة في الصراعات الدولية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مج٥، العدد ١٧، الكويت، جامعة الكويت.

الخيرو، خالد (٢٠٠١). حروف غير عربية رسمت معالم الخارطة القطرية، الزمان الجديد، العدد ١٦، مج١، ابريل.

شحاتة، محمد مصطفى (١٩٩٣). الحدود السعودية مع دول الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، القاهرة.

عبد الله،عبد الخالق (١٩٨٩). العالم المعاصر والصراعات الدولية، المجلس الأعلى للفنون والثقافة والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد١٣٢.

عبد الخالق، محسن (١٩٨٨). الدبلوماسية: أشكالها وألوانها، مجلة الدبلوماسي، الرياض، العدد ١٠، ديسمبر، الرياض.

مرهون، عبد الجليل (١٩٩٢). نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، شؤون الأوسط، العدد ١٢.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

أبو قرحة، شيماء حلمي (٢٠١٤). الدبلوماسية الإنسانية الوقائية في أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر: أنموذجاً "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

الحوري، موسى عبد القادر فالح (٢٠١٢). دور الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة: العلاقات الأمريكية الروسية: حالة دراسة " ١٩٩١-٢٠١٢ "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.

دنيا، أمل (٢٠٠٧). المساعي الحميدة في حل النزاعات الدولية " الخلاف الحدودي السعودي القطري.

الرشيدي، أحمد (١٩٩٣). وسائل تسوية النزاعات في إطار جامعة الدول العربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، القاهرة.

الشمري، سعود فيصل (٢٠١٥). دور الدبلوماسية المعاصرة في تسوية النزاعات الدولية " النزاع بين السعودية وقطر "، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

العازمي، عوض بن ظاهر الحمود (٢٠١٦). سياسات المملكة العربية السعودية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١- ٢٠١٥م) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفايز، محمد فواز محمد أبو جنيب(٢٠٠٨). الدبلوماسية التفاوضية الأردنية بين عامي ١٩٩٠- ٢٠٠٦، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

محروس، صادق (١٩٩٥). منازعات الحدود في دول مجلس التعاون الخليجي، ملامحها العامة مع دراسة للنزاع القطري – السعودي، مجلة الاقتصاد والإدارة العدد ١.

النافع، طارق (٢٠٠٩). دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة الحدودية بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر، رسالة ماجستير، عمان، جامعة الشرق الأوسط.

اليوسف، علي بن عبد الرحمن (٢٠٠٦). دور المملة العربية السعودية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

رابعا: الصحف والمواقع الإلكترونية:

صحيفة الخليج أونلاين (٢٠١٧). قطر تؤيد مقترح الكويت بفض النزاعات داخل مجلس التعاون.

العفيفي، جميل (٢٠٠٥). تاريخ طويل من المفاوضات لترسيم الحدود السعودية – القطرية، جريدة الأهرام، السنة ١٢٩ / العدد ٤٣٣٢٩، الأحد ٢٤ يوليو.

مصطفى اللباد (٢٠١٧). الخلاف الخليجي- القطري: المواقف الإقليمية، http://janoubia.com/2017/06/06

وكالة عربي ٢١ (٢٠١٧). ردود فعل دولية متباينة على قرار قطع العلاقات مع قطر، ٥ يونيو.

وكالة كيوبوست (٢٠١٨). هل تبقى الكويت على الحياد في أزمة الخليج.

وكالة جراءة نيوز (٢٠١٧). أمير الكويت يبد وساطة لإنهاء الأزمة القطرية الخليجية.

خامسا: الكتب الانجليزية:

Harvard Law School (1932) , Research in international law , V, I, Diplomatic Privileges and .Immunities (Cambridge , Harvard Press ,

Easton, David , System analysis of Political life , New York, J.Wiley, 1996.

.Herald. Harvard (1969) , Nicolson , Diplomacy , 3rd ed , Oxford University Press , London.

William Hayter(1961) , The Diplomacy of the Great powers , The Macmillan com , N.Y.

https://www.brookings.edu/blog/markaz.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com